# الحرية

اسبوعية سياسية عربية


## مقتطفات مختارة من مناقشة الجلسة الخامسة في .. الملتقى الفكري العربي بالخرطوم


بيروت ● الاثنين ١٣–٤–١٩٧٠ ● العدد ٥١٠ — السنة الحادية عشرة ● الثمن ٢٥ ق.ل. ● BEYROUTH ● 13 - 4 - 1970 ● No. 510 ● AL-HOURRIA


قضايا لبنانية

# جنبلاطية أم شهابية



## نظرة على الصراع الراهن والاحتمالات الممكنة

محاولة في فهم أزمة جنبلاط و"المكتب الثاني"



الأردن

# أسرار الاحتلال الاسرائيلي في غور الصافي



■ مشروع حكومة فلسطينية الطابع ؟؟

---

## شريط عمليات الجبهة الديمقراطية

أصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية بيانات عسكرية تتضمن العمليات التي قامت بها داخل الارض المحتلة في الاسبوع الماضي ، وكان أبرز هذه العمليات عملية الشهيد عبد الكريم الكيلاني « النقيب سمير » وتحمل هذه العملية رقم ٢٩٠ .

### عملية الشهيد عبد الكريم الكيلاني « النقيب سمير »

مضيا على طريق النضال الطويل الذي سار عليه شهيدنا الرفيق عبد الكريم كيلاني — سمير — طريق التضحية الذي سقط فيه الرفيق برصاص الاغتيال والجبن بعد عودته من الارض المحتلة اثر تنفيذ عملية عسكرية ناجحة وبناء على الاوامر الصادرة اليها بتاريخ ٨—٤—١٩٧٠ تحركت المجموعة الاولى داخل الارض المحتلة ، وتمركزت في موقع مسيطر بالنيران على الكمين الرئيسي جنوبي — طربيخا — وفي تمام الساعة السادسة والنصف مساء اليوم ذاته تحركت مجموعة الاقتحام وصبت نيران قذائفها اليدوية على افراد الكمين ، واستمر الاشتباك فترة قصيرة اسفر عن قتل وجرح جميع افراد الكمين وتدمير رشاش ٨٠٠ صامت .

كما تحركت المجموعة الثانية لنصب كمين على الطريق الرئيسي ما بين مستعمرة شتولا — زراعيت — وفي تمام الساعة السابعة الا ربعا قدمت قافلة من السيارات مكونة من سيارة لاندروفر ومصفحة وأربع شاحنات عسكرية وفورا قام رفاقنا بتوجيه مركز لنيران مدافعهم الرشاشة على الاهداف ادى الى اشعال النيران في سيارة اللاندروفر واصابة واعطاب بقية الشاحنات والمصفحة ، واصابة عدد من جنود العدو . هذا وقد تعاملت مجموعة الحماية مع كمين متقدم للعدو فتح نيرانه في محاولة لصد الهجوم .

وقامت المجموعة الثالثة بقصف مركز بالقذائف الصاروخية ومدافع الهاون على مستعمرة ازراعيت في تمام الساعة السادسة والنصف مما ادى الى شل حركة العدو وتدمير محطة تحويل الكهرباء المحلية واطفاء الانوار في المنطقة واشعال النيران في الجانب الشرقي من المستعمرة ، وقد رد العدو بقصف مدفعي وباستعمال الرشاشات الثقيلة .

وفي تمام الساعة السابعة والنصف قامت المجموعة الرابعة بقصف مستعمرة طربيخا — المحصنة عسكريا — بالقذائف الصاروخية ومدفعية الهاون مما ادى الى احداث اضرار كبيرة في المنشآت والارواح ، هذا وقد شوهدت سيارات الاسعاف تتجه الى داخل المستعمرة.

أما المجموعة الخامسة فقد قامت باقتحام كمين رئيسي على الطريق المؤدي الى المالكية مستعملة القذائف اليدوية والرشاشات مما ادى الى اصابة معظم أفراد الكمين ، وقد سمعت اصوات الاستغاثة لجنود العدو من بعيد ، وقد تعاملت مجموعة الحماية مع كمائن فتحت نيرانها لصد الهجوم ومنع الانسحاب ، واستطاع رفاقنا العودة بسلام .

وفي تمام الساعة الحادية عشرة انفجر لغم تحت الية للعدو كان رفاقنا من المجموعة السادسة قد زرعوه على الطريق المؤدي الى طربيخا ، مما جعل العدو يوجه نيران مدفعيته كيفما اتفق ، ونتج عن هذا الحادث تدمير دبابة وقتل من فيها .

هذا وقد عادت مجموعاتنا الى قواعدها سالمة .

### بيان عمليات رقم ٢٨٧

١ — قامت قوة مشتركة من قوات الصاعقة والديمقراطية بتاريخ ٢—٤—١٩٧٠ ، وفي تمام الساعة الحادية عشرة مساء بشن هجوم مفاجىء على اليات العدو وكمائنه في منطقة الباقورة بالغور الشمالي مستخدمة القذائف الصاروخية والاسلحة الثقيلة والمتوسطة وعلى الاثر قام العدو بفتح نيرانه على قواتنا مستخدما مدفعيته الثقيلة وأسلحته الرشاشة ، الا أن قوات الاسناد ردت على النيران بالمثل ، ودام الاشتباك حوالي ساعة ونصف

٢ — وفي نفس الوقت قامت مجموعات الهاون الثقيلة بقصف مركز على مستعمرتي جيشر وفيفي اور في الغور الشمالي وقام العدو على الاثر بقصف المنطقة بالمدفعية الثقيلة ، وقد نتج عن ذلك :

أ — اعطاب عدد من اليات العدو .

ب — تدمير احد كمائن العدو .

ج — اسكات رشاش ٥٠٠ .

د — تدمير عدد من المنشآت في مستعمرتي جيشر وفيفي اور .

و — قتل وجرح عدد من جنود العدو.

## بيان سياسي هام صادر عن : الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل حول البحرين والمخططات الامبريالية الرجعية في الخليج

**بقدر ما تكتسب حركة التحرر الوطني في الخليج العربي المحتل مزيدا من التلاحم والنضج والتطوير الذاتي لاوضاعها على امتداد الساحة ، بقدر ما تزداد المخططات والمشاريع للامبريالية والرجعية العربية والايرانية ، وبقدر ما يزداد ايضا انكشاف هذه المخططات وعريها امام الجماهير .**

ومثلما دفعت المصالح الاحتكارية الانجلو اميركية بهاتين الدولتين الى التفكير بخلق كيان سياسي غريب ومفتعل يؤمن الارضية السياسية والطبقية لاستمرار هذه المصالح تحت اسم « اتحاد الامارات » فان هذه المصالح الامبريالية نفسها مربوطة بربيباتها من المصالح الرجعية الايرانية والسعودية وما فعل ويفعل بين هذه الاطراف جميعا من تزاحمات وتناقضات جانبية ، تخرج علينا اليوم بمشهد مأساوي جديد في المسرحية — المهزلة التي تدور فصولها على مسرح الخليج منذ أن أعلنت بريطانيا عن عزمها على تحديث وجودها الاستعماري القديم وانسحابها العسكري من المنطقة عام ١٩٧١ .. فها هي بريطانيا اليوم والرجعية الايرانية العميلة ومن ورائها دوائر المخابرات المركزية الاميركية والرجعية السعودية تظهر علينا بفصل جديد من المؤامرة القديمة الواسعة والمترابطة بهدف اضفاء مساحيق استقلال شكلي وزائف على جزيرة البحرين وفصلها بطريقة ممسوخة عن باقي منطقة الخليج العربي التي هي جزء لا يتجزأ منه .

وامعانا من هذه القوى الامبريالية الرجعية في تغليف مخططاتها وأطماعها التوسعية وتزويقها بمختلف طلاءات الشرعية والوطنية المزائفة لجأت هذه المرة الى تسخير وسائط هيئة الامم المتحدة بتشكيل لجنة دولية تلعب دور حصان طروادة في هذه المسرحية — المؤامرة الضالعة الاطراف .

ان المخطط الدائر اليوم والساعي الى عزل البحرين عن منطقة الخليج محاولة اجرامية تتعدى اهدافها ومراميها الدنيئة الحدود الشكلية والظاهرة على السطح بسفور ، فهي الى جانب ما ترمي اليه من تفتيت لوحدة المنطقة ، تنطلق لتطاول اهدافا ابعد وأشمل لتحقق من خلالها وعبرها تصفية الحساب نهائيا مع حركة التحرر الوطني في الخليج والثورة العربية التقدمية بشكل عام لما فيه مصلحة قوى الثورة المضادة من امبريالية ورجعية وصهيونية وقوى طبقية وسياسية مناوئة لقوى اليسار والتقدم في المنطقة وذلك على النحو التالي :

أولا : ان محاولة فصل جزيرة البحرين عن باقي الساحة لا يمثل في الواقع سوى خطوة اولى توطىء لتحقيق الاطماع الشاهنشاهية في الجزيرة عن طريق توفير مناخ سياسي واجتماعي متفجر يعطي مخططات الغزو الايرانية مبررات مفتعلة للتدخل وحسم الامور لصالحها عن طريق القوة .

ثانيا : توفير المبررات في الجهة المقابلة للتدخل العسكري السعودي في بقية المناطق وخاصة امارات الساحل تحت شعار حماية عروبة المنطقة وصيانتها من الوقوع في « مصير البحرين » ! وعند هذه النقطة تكون اتفاقية اقتسام الغنيمة بين الشريكين فيصل السعودية وشاه ايران قد تم تنفيذها بأمانة وصدق متبادل .

ثالثا : لقد لعب وضع البحرين بالذات بكل ما يرمز اليه هذا الوضع من تناقضات سياسية وطائفية وقومية وتناقضات في شبكة المصالح الامبريالية الانكليزية — الاميركية ، وتناقضات أخرى في شبكة المصالح الرجعية الايرانية — السعودية ، ان هذه الوضعية قد دفعت بالبحرين الى لعب دور العقدة المركزية أمام اخراج مشروع الاتحاد المسخ الى الوجود ، وعليه فان ابعاد البحرين ولو شكليا عن هذا الاتحاد يريح الدوائر الامبريالية الرجعية في المنطقة من واحدة من اعقد العقد في التركيبة المتناقضة للمؤامرة الام : اتحاد الامارات المزيف .

رابعا : لا شك وأن مؤامرة فصل البحرين عن منطقة الخليج وفيما لو سارت الرياح بسفن القراصنة كما تشتهي وتقدر فان حربا اهلية طاحنة ومروعة ستشهدها هذه الجزيرة وتكون الضحية في النهاية الطبقة العاملة العربية والايرانية .

ان المسؤولية التاريخية في احباط هذه المؤامرة والتحركات المحمومة قضية مرهونة اولا واخرا بمدى يقظة القوى الطبقية الثورية كاقصى ما تكون اليقظة واستنفار فصائلها وتحقيق تلاحمها الى اعلى درجات الاستنفار وكأمتن ما تكون أشكال التلاحم .

## ماذا في الجزيرة العربية ! مؤسسة خاصة ( حرس المراقبة ) مهمتها ضرب النشاطات الثورية

**في نشرة « صدى الجزيرة » — وهي نشرة تصدرها في لندن لجنة مناصرة شعب الجزيرة العربية — جاء ما يلي :**

قبل حوالي الشهر نشرت صحيفة الصنداي تايمز تقريرا ذو اهمية كبيرة، والتقرير يتلخص في أن الكولونيل ديفد سترلنج ، احد المؤسسين للخدمات الحيوية البريطانية في شمال افريقيا اثناء الحرب العالمية الثانية ، قد أسس منذ ثلاثة أعوام مؤسسة خاصة اسمها « حرس المراقبة » ، وان ديفد قد قدم خدماته لكل من الرئيس كوندات — زامبيا — ولشيوخ الخليج العربي وللسعودية العربية ومؤخرا للملك حسين ، والشيء البارز الاهمية هو الكتاب الخاص الذي أرسله ديفد سترلنج سنة ١٩٦٧ — لاحظ اهمية هذه المسنة — للامير سلطان وزير الدفاع في العربية السعودية ، بشأن تكوين قوة ضاربة خاصة مهمتها القيام بالتدمير على نطاق واسع في اليمن باستعمال وسائل تدمير معقدة ، وكذلك بتدمير الطائرات المصرية هناك ، ان سترلنج يدعي بأن شركته شركة خاصة وليس لها أي ارتباط باي حكومة .. ولكنه يدير ويشترك في فعاليات مشتركة مع جفري ادورد الذي يدير شركة جانت والتي باعت للسعودية طائرات حربية وصواريخ بمبلغ ١٦٠ مليون جنيه استرليني ، وهو على اتصال مستمر شركة كولند — بريطانيا — التي مهمتها منح خدمات بشرية لاى غرض ...

وان ديفد سترنج يرفض اعطاء خدماته لاى حكومة مناهضة للغرب او لاى دولة ثورية ويمكن تلخيص مهمة هذه المنظمة الى :

١— خدمات حربية مباشرة وخدمات تجسسيه وسرية .

٢— الاشراف على امن الدولة ..

٣— ضرب كل النشاطات الثورية وخاصة اجهاض اي حرب تحررية ..

لقد تعاقدت السعودية مع هذه المنظمة لتدريب ١٥٦ شخصا للقيام بفعاليات ضد الثورة اليمنية وطبعا دفعت حكومة السعودية حوالى النصف مليون جنيه استرليني مقابل ذلك ، واخيرا وفي سنة ١٩٦٩ قامت الحكومة الاردنية بالاتصال بهذه المنظمة « حرس المراقبة » وطبعا لم يذكر تقرير الصنداي تايمز ماذا كان غرض الاتصال وماذا تم في التعاقد مع هذه المنظمة ..

ان ايران تبني اسطولا بحريا حربيا وكذلك تملك قوة حربية متزايدة في نفس الوقت الذي تتحرك فيه قوى الرجعية في الجزيرة لاخماد ثورة اليمن الجنوبية الشعبية بعد أن أجهضت ثورة اليمن.

لكن كل ذلك انما يعطي أثرا عكسيا .. ففي يوم الاحد ١٥—٢—٧٠ ذكرت صحيفة الاوبزرفر بأن ثوار ظفار قد قاموا بهجوم مركز ضد القوات البريطانية وان الثوار قد تمكنوا من تحرير ثلثي ظفار .

كل هذه الاحداث سواء كانت في الجزيرة العربية او ايران او الاردن ذو ترابط عضوي ومهم وهذا ليس بالشيء العجيب .. لكنما يلفت النظر هو سكوت وصمت مطلق من قبل والحكومات المدعية بالتقدمية على ما يجرى في الجزيرة العربية بحجة ان العدو الاساسي هو اسرائيل ولا حاجة لفتح معركة جانبية مع الرجعية العربية ناسية ان الرجعية لن تصمت وتنتظر حتى تنتهي القوى العربية التقدمية من تحطيم الصهيونية .

الحرية

صاحب الامتياز محسن ابراهيم

المدير المسؤول حسن فخر

مدير الادارة ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير : شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان



## ...ذكرى السنوية لاستشهاد ح... ابو اسماعيل ... اصابة مصطفى نصر الله

صادف أمس مرور الذكرى السنوية لاستشهاد حسان ابو اسماعيل واصابة المناضل مصطفى نصر الله في مظاهرة بيروت ( ١٩٥٤ ) ضد مشروع حلف بغداد الاستعماري . وقد اقيم أمس مهرجان خطابي في بيت الحزب التقدمي الاشتراكي في ذكرى استشهاد حسان أبو اسماعيل . وفي هذه الذكرى السنوية نتوجه بالتحية والتقدير الى المناضل مصطفى نصر الله ، الذي لم يزل طريح الفراش منذ اصابته برصاصة مجرمة في عموده الفقري في تلك المظاهرة الوطنية .

الاردن

## أسرار الاحتلال الاسرائيلي لمنطقة غور الصافي

### • الاحتلال يدوم أسبوعين بعد انسحاب القوات الاردنية والسعودية • دوائر المقاومة تكتشف شبكة للقيام باغتيالات لقادة المنظمات الفدائية

**ماذا حدث في منطقة غور الصافي جنوب البحر الميت في الاسبوعين الماضيين ؟ لقد تكتمت الدوائر الاعلامية العربية والاجنبية كلها على احتلال اسرائيلي للمنطقة دام أكثر من عشرة أيام بعد انسحاب القوات الاردنية والسعودية منها ، واخلاء المواطنين من ابناء المنطقة منها .**

وكانت الجبهة الشعبية الديمقراطية قد كشفت ذلك ببيان اذاعته ظهر يوم الاربعاء بتاريخ ٨ الجاري ، اوردت فيه تفاصيل الاحداث التي جرت في غور الصافي ، فما كان من الحكومة الاردنية الا أن أذاعت في المساء بيانا رسميا ، أعلنت فيه أن « القوات الاردنية قامت بتطهير منطقة غور الصافي جنوبي بحر الميت من دوريات اسرائيلية كانت قد دخلتها في الاونة الاخيرة » .

والجدير بالذكر هنا أن الصحف في بيروت ووكالات الانباء العربية والاجنبية تجاهلت ما كشفت عنه الجبهة الشعبية الديمقراطية ولم تنشر بيانها ( ما عدا الزميلة « المراية » ) ، واكتفت برواية الحكومة الاردنية التي أعلنت فجاة عن عملية تطهير قامت بها القوات الاردنية، بينما لم يكن مذاعا من قبل أي خبر عن وجود قوات اسرائيلية في المنطقة .

وقد أدى كشف الجبهة الديمقراطية لوجود هذه القوات الاسرائيلية المحتلة الى اسراع الحكومة الاردنية باصدار بيانها عن « عملية التطهير » التي قامت بها القوات الاردنية .

ولكن البيان الاردني لم يذكر شيئا عن أي قتال نشب بين القوات الاردنية والقوات الاسرائيلية ، بل اكتفى بالقول بأن القوات الاردنية سيطرت على الوضع تماما فيما تراجعت قوات اسرائيلية مدرعة كانت قد دخلت المنطقة مرارا في الاونة الاخيرة الى وراء خط الهدنة السابق المعروف ... وبعد هذا البيان بيومين عادت الحكومة الاردنية الى اذاعة بيان اخر اعترفت فيه بوضوح أن القوات الاسرائيلية كانت قد دخلت منطقة غور الصافي واحتلت جزءا منها .. وادعت انها شنت هجوما بعد ذلك مع القوات السعودية ، ووقع اشتباك عنيف ..

هذا وكانت الجبهة الشعبية الديمقراطية قد كشفت بنفس الوقت ، وفي نفس البيان ، عن « مؤامرة مدبرة » لاغتيال بعض قادة المنظمات الفدائية وللقيام بعمليات تخريب داخل مراكز منظمات المقاومة .

وهذا هو نص البيان الذي صدر ظهر يوم الاربعاء في ٨ الجاري :

**صرح ناطق رسمي باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بما يلي :**

لقد بدأت معالم المؤامرة الجديدة على حركة المقاومة تتضح ، وبدأت الاطراف الثلاثة ( الرجعية والامبريالية والاسرائيلية ) المشتركة فيها تنجز ادوارها بتنسيق واع ومنسجم . فقد قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي خلال الاسبوع الماضي باحتلال منطقة غور الصافي جنوب البحر الميت بكاملها وتم اخلاؤها من قوات الجيش الاردني والسعودي بدون قتال ، كما تم طرد المزارعين وابناء المنطقة منها . ورغم هذا فقد ظل النظام الحاكم في الضفة الشرقية صامتا .

والى جانب هذا قامت قوات الجيش الاردني بزرع الضفة الشرقية لنهر الاردن بحقول الالغام على امتداد النهر ، وتركت ممرات ضيقة وقليلة تحت حمايتها واشرافها كي تجبر قوات المقاومة على التنسيق مع النظام وتتمكن من فرض شروطها على المقاومة . وليس هذا فقط ، بل أن دوائر المقاومة قد تمكنت من اكتشاف شبكة مخابرات تابعة مباشرة لعدد من الرؤوس الحاكمة في الضفة الشرقية ، كانت مهمتها الاساسية القيام بعمليات اغتيال واسعة لقادة المقاومة والحركة الوطنية والقيام بعمليات تخريب داخل مراكز منظمات المقاومة . كل هذا ياتي في الفترة التي تقوم فيها السلطة الرجعية اللبنانية بدورها في تنفيذ المخطط الموحد والهادف الى زج حركة المقاومة في صراع دموي مكشوف مع الجماهير اللبنانية .

كما أن هذه المؤامرات الموحدة تاتي كمقدمة لزيارة جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الاميركي الى المنطقة حاملا معه مشاريع جديدة لانقاذ رؤوس الانظمة الحاكمة الرجعية والمتخاذلة ، ولكي يقدم لهذه الانظمة على طبق من ذهب الحلول الامبريالية المعروفة القائمة على تصفية حركة التحرر الوطني العربية واستسلامها أمام نفوذ ومصالح الامبريالية .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية ، وهي ترى أن من واجبها كشف خطوط هذه المؤامرة الجديدة على نضال كل شعوبنا ، فانها تدعو الجماهير لتشديد يقظتها واستعدادها للدفاع عن مكتسباتها وحمايتها بقوة السلاح ، وتدعو سائر القوى التقدمية والوطنية وكل القوى المعادية للامبريالية والرجعية وكل جماهير شعوبنا العربية الى النضال ضد كل هذه المخططات واسقاطها في مهدها .

النصر الاكيد والحازم لحركة المقاومة ولنضال كل الشعوب العربية ، والهزيمة لكل مؤامرات الصهيونية والامبريالية والرجعية .

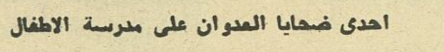
الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين
٨—٤—١٩٧٠

من اعتداء اسرائيل على الأطفال .. الى زيارة سيسكو .. الى مشروع حكومة فلسطينية الطابع

## مشاريع التسوية السياسية تتحرك من جديد



جوزيف سيسكو



احدى ضحايا العدوان على مدرسة الاطفال

**الكثير من الدلائل تشير الى أن مشاريع التسوية وتصفية القضية الفلسطينية عبر « الحل السلمي » بدأت تتحرك من جديد ..**

فالسياسة الاميركية أصبحت ميالة الى ايجاد حل سلمي والضغط على اسرائيل للوصول الى هذا الحل ، خاصة بعد التطورات التي بدأت تلمسها في الموقف السوفياتي ( مختلف الضغوط السوفياتية الاخيرة من زيارة وفد حركة المقاومة الى موسكو ، الى الاستعداد بالتسليح بالطائرات والصواريخ ، الى اعلان الاحزاب الشيوعية العربية الرسمية عن « قوات الانصار » المسلحة ، الى مختلف الضغوط الدبلوماسية ) . وتقول بعض تحليلات المراقبين أن كل ذلك دفع بالسياسة الاميركية الى التحرك من جديد للتوصل الى « حل سلمي » يرضي جميع الاطراف المعنية .. وأن زيارة سيسكو ، مساعد وزير الخارجية الاميركية ، تاتي في نطاق هذا الموقف ، اذ أنه لم يأت لمجرد أن يسمع ويرى ويتقصى الحقائق ، مرة أخرى ، انما جاء ليقوم بتسويات وضغوطات مختلفة ضمن عرض محدد لنقاط جديدة في مشروع جديد للتسوية السلمية .

وتأتي الاحداث الاخرى التي وقعت مؤخرا في سياق ذلك . فالاعتداء الاسرائيلي الاخير على مدرسة اطفال في الجمهورية العربية المتحدة ، هو محاولة واضحة من اسرائيل لايجاد « جو من الاستسلام » تهدف من ورائه الى قطع الطريق على اية تسوية سلمية لا تحقق شروطها بالاستسلام والصلح والمفاوضات المباشرة .

واذا كان الهدف من الغارة الاسرائيلية الاولى على المدنيين التي وقعت منذ شهور على مصنع ابي زعبل ، وادت الى مقتل العشرات من العمال ، هو وضع حد لتصاعد العمليات العسكرية على ضفتي القناة ، ونقل المعركة الى الداخل والى العمق ، بحيث تبطل ما سمي بحرب الاستنزاف .. فان الاعتداء الاسرائيلي الجديد على اطفال المدرسة تهدف منه الى قطع الطريق على أي احتمال تسوية سياسية جديدة بعيدة عن « الاستسلام الكامل » الذي تريده ...

وفي سياق هذه التطورات ياتي أيضا ما كشف النقاب عنه مؤخرا عن محاولة جديدة و « نكبة » من قبل الحكم الاردني لضرب حركة المقاومة الفلسطينية من الداخل . فبعد أزمة شباط المعروفة حين حاول الحكم الاردني ضرب حركة المقاومة كمحاولة تمهيد للتسوية السياسية والسلمية ، تقدم الحكم بمشروع جديد لجر حركة المقاومة الى الصراع فيما بينها ، أو الى ايجاد حكومة فلسطينية ترضى عنها حركة المقاومة في البداية ، ثم تنفيذ مشروع التسوية السلمية ...

**وبالفعل فقد أجرى الملك منذ شهر تقريبا سلسلة اتصالات مع عدة « وجوه فلسطينية » وخاصة مع السيدين وليد خالدي وبرهان الدجاني ، لتشكيل حكومة جديدة تكون فلسطينية الطابع وترضى عنها حركة المقاومة ..**

ويهدف هذا المشروع الى تحقيق عدة أهداف دفعة واحدة :

— تغيير شكل الحكومة الاردنية بعد أن استحال تنفيذ ضرب حركة المقاومة بحكومة مكشوفة .

وهناك سوابق تاريخية عديدة شبيهة بذلك حين لجأ الملك الى تشكيل « حكومة وطنية » عام ١٩٥٧ برئاسة حسين فخري الخالدي ، وقد قسمت هذه الحكومة الحركة الوطنية ومكنت الحكم من توجيه ضربة شديدة لها .

— ايجاد بلبلة في صفوف الجماهير الفلسطينية والاردنية ، وافتعال تناقض اردني — فلسطيني ، كالذي فعله الحكم اثناء الازمة الاخيرة .

— تمزيق وحدة المقاومة عن طريق وجود « طرف واحد » في السلطة ، أو وجود اصدقاء له في الحكومة .

ان كل ذلك يخلق جوا قلقا ومضطربا يساعد الحكم على تنفيذ عملية ضرب حركة المقاومة ، بعد أن استحال عليه ذلك في احداث شباط حين وقفت حركة المقاومة موحدة ، واستطاعت بموقفها الموحد أن تنال التفافا جماهيريا واسعا في عمان ، مما احبط المؤامرة في مهدها ، ودفع الحكم الى التراجع عن تنفيذ اجراءاته ..

« راجع ص ٨ — ٩ »




# جنبلاطية أم شهابية

## نظرة على الصراع الراهن والاحتمالات الممكنة

- ماهي حدود الشهابيّة وطاقاتها الفعليّة؟
- ماهي العوامل الحاسمة في تأمين النصر او تجميد الصراع
- اليسار اللبناني أين كان طيلة الأحداث وماهو الموقف الذي ينبغي أن يقفه الآن ؟؟

### ١ ـ انحطاط الشهابية

**الشهابية في وضعها الحالي عاجزة عن مواجهة اسرائيل وعن تصفية المقاومة في آن معا. فهي تتخاذل عن القيام باعباء الدفاع ، كما تعجز عن فرض هيمنة السلطة وحفظ تماسك النظام . وبهذا تسقط الشهابية في التناقضات التي ولدتها . فالبرنامج الذي اتت على أساسه يتلخص في تحديث الدولة لتكون قادرة على مواكبة النمو الرأسمالي في لبنان ، لجم الانقسام الطائفي وابقاؤه في حدود مصلحة البورجوازية اللبنانية ، حصر التوازنات السياسية في حدود مصلحتها ( الشهابية ) ، اقامة توازن دائم بين انفتاح لبنان على العالم العربي وعمالته للامبريالية ، وبين علاقاته بالدول المتقدمة والرجعية في المنطقة العربية . اي بمعنى اخر برنامج يهدف الى خلق نظام سياسي قادر على توفير الاستقرار للبورجوازية اللبنانية في الداخل وايجاد علاقات عربية تضمن لها أن تراكم ارباحها .**

هذا البرنامج ما هي صلاته بالوضع الحالي: لقد دفعت المقاومة بالشهابية الى ان تفصح عن حدود وطنيتها : ضرب المقاومة ، والتخاذل أمام العدو الاسرائيلي . واندفعت الشهابية الى غمرة الانقسام الطائفي ( من حادثة الميراج حتى الاحداث الاخيرة ) . كما ان محاولتها حصر تدخلات الدول العربية في الوضع اللبناني في حدود علاقاتها بها لم تعد ممكنة تماما ، بقدر ما لم يعد ممكنا معالجة القضايا نفسها في حدود الاطار اللبناني . يضاف الى ذلك تفكك النظام السياسي وتفتت نسبي للمحاور السياسية ( الحلف والنهج ) وتقلص للهيمنة السياسية . وكل هذا يجعل من المستحيل على الشهابية ان تمسك بخيوط التوازنات السياسية وأن تحصر الانقسامات السياسية في حدود مصلحتها . والنتيجة الاولية أن الشهابية لم يعد في وسعها ان تقيم التماسك بين مؤسسات النظام . ليس هذا فحسب بل انها خرجت من الموقع الذي يتيح لها أن تفرض هذا التماسك . فهي كمؤسسة وكسلطة ، اذ تجد نفسها عاجزة عن الدفاع وعن الحكم ، تفلت بهذا التوازنات السياسية من قبضتها وتفقد بذلك التغطية الرسمية ، فتخرج مكشوفة لخوض معاركها . من هنا يتضح تماما أن الشهابية ليست في الموقع الذي يتيح لها اكمال مشروعها والتلويح به ليجدد لها بست سنوات اخرى في الحكم .

البرنامج الجديد الذي يمكن أن تتقدم به الشهابية الان هو تصفية المقاومة . وهذا لن يتم ـ اذا قدر له أن يتم ـ الا بثمن رهيب لا تستطيع الشهابية ان ترغم احدا على أن يدفعه . ولكن من الواضح انها فشلت حتى الان ثلاث مرات في تنفيذ هذا المشروع ، وكان هذا الفشل يعود دائما بالربح على المقاومة . فالشهابية ليست عاجزة عن الدفاع عن الحدود فحسب ، بل عن اخراج المقاومة منها ايضا . ولذا لم يستطع البرنامج الذي تقدمه حتى الان أن يكون محل استقطاب للعناصر التي يمكنها وضعها المحلي ـ الطائفي أن تجاهر بهكذا أمنية . من هنا يمكن الكلام عن انحطاط الشهابية . فهي كلما عجزت عن فرض هيمنتها عن طريق المؤسسات المدنية ( البرلمان ، الوزارة ، النظام المشائري الطائفي ) كلما كشفت عن وجهها الفاشي ( الاغتيالات ، الجرائم ، المؤامرات ، لاغراق البلد في الخراب والدم ... الخ ) وحاولت فرض هذه الهيمنة بالقمع والارهاب .

بهذا تقف الشهابية امام حدودها الحقيقية التي يستحيل ان تتخطاها . فهي تواجه خيارات صعبة : اما تصفية دموية للمقاومة وقمع دموي للمخيمات ( وهذا حاولته بدون نجاح ) ، واما التصدي للدفاع عن الحدود وهذا ما لا تستطيع أن تنهض له ( فتناقضها الاساسي قائم مع المقاومة ) . وكلا الامرين اثبتت الشهابية حتى الان عجزها عن تحقيق أي منهما . ولذا يمكن القول أن الشهابية تبغي الاستمرار في السلطة على اساس برنامج ليس في مكنتها أن تحققه . على أن هذه الحدود لا تعني البتة أن الشهابية نزفت اخر طاقاتها . فهي اذ تعجز عن اللعب بالتوازنات السياسية ، تضطر الى أن تجرد اكثر فاكثر اسلحتها الفعلية : فهي تملك جهازا منتشرا على امتداد لبنان من العملاء ، والمسلحين ، والمتنفعين ، لا يمكن لاحد أن يتناسى خطره ، وفاعليته . كما أن أحد الاحتمالات المكنة يبقى متجليا في حكم بالشكل اليوناني ، قد تضطر الشهابية المتراجعة أمام مقهوريها المتحررين الى أن تجد فيه مخرجا وحيدا لها . على أن احدا لم يبد حتى الان ( وخصوصا البورجوازية اللبنانية ) استعداده ليدفع الثمن الباهظ لمثل هذا الحكم .

### ٢ ـ العوامل الوطنية والمحلية

ما زالت المقاومة بعد طارئا سلبيا ، فهي في سقوطها على الواقع اللبناني لم تفعل شيئا سوى أن تبني على البنى القديمة التي وجدتها كائنة قائمة ، وقد استطاعت أن تحرر القوى القديمة من أسر علاقات كابحة وأن تفتح مجالا حيويا لتحرك هذه القوى الراكدة . على أن الزخم الذي تمت به هذه العملية لم يكن يفسح فرصة لبناء قواعد جديدة . فالعناصر التي كانت تتفجر ، كانت عناصر قديمة راكدة ، والقوى التي تتحرك لم تكن أكثر جدة ، والوعي الذي تفجرت خواصه كان ضارب الجذور في المرحلة الماضية ، كل شيء كان يتحرك تحت غطاء قديم وبعناصر في ذات العمر ، مما اتاح الظن بان ما نظنه عملية تغيير كان وهما محضا . لكن عملية التغيير الفعلية كانت كامنة في الوجهة التي ياخذها الصراع ، والمجرى الذي تندفع اليه القوى المتصارعة . وهكذا ، ففي غياب اطارات سياسية جماهيرية فاعلة ، لم يستطع وجود المقاومة أن يفعل الا في انقسامات جاهزة، انقسامات النظام نفسه . وتحولت الحركة الشعبية الملتحقة بالمقاومة بدون أي توسط فعال وواع ، هي الاخرى الى طارىء سلبي ، يسهم في تفجير الانقسامات الفوقانية بدون أن يكون قادرا على تعيين وجهتها . وهكذا كانت القضايا المحلية ( بالمعنى اللبناني للكلمة ) تضرب في المعارك الوطنية دوما بسهم كبير . دليلنا على ذلك معركة طرابلس ( في تشرين ) وهي أكبر معركة خاضتها جماهير ذات اغلبية لبنانية . كانت المقاومة تدخل الوضع اللبناني من نوافذه المفتوحة دائما ، وهي نوافذ مفتوحة غالبا لاي طارق . وكان غريبا أن تجتمع المقاومة وخصومها احيانا على شباك واحد . وأن يستمر الحديث في صحف « الاحياء الاسلامية » عن الصف الوطني وحسابات الـ ١٩٥٨ ، في الوقت الذي كانت فيه اغلبية هذا الصف ، في طليعة الذين يقاتلون المقاومة في وضح النهار . وبقدر ما كانت الانقسامات فوقانية ، والمقاومة والحركة الشعبية محركان سلبيان ، كانت العناصر المحلية والوطنية تتشابك بشكل تضيع معه نقاط التقاطع ، ويتاح فيه لمعارك محلية أن تتفجر في وسط المعركة الوطنية ، وللتناقضات المحلية أن تتغذى من التناقضات ذات الطابع الوطني بصورة تنقل لتلك التناقضات المحلية شيئا فشيئا الاولوية والغلبة . وكان هذا يحدث كلما اتضحت حدود المقاومة وحدود الحركة الشعبية الضيقة . بادىء ذي بدء كان الجميع يتفرجون على الشهابية وهي تخوض مع المقاومة ما تعتبره معركة حياة أو موت . ولكن اتضاح حدود العمل الفدائي كان ركيزة لتبيان امكانات التعامل معه ، الامر الذي لم يكن في وسع الشهابية ، وبينها وبين المقاومة نهر من الدم ، وبرنامجها للحكم مرتكز على تصفيتها ، أن تسمح به . من هنا كان أي قدر من التنسيق الفعلي مع المقاومة واتباع هذا الطريق في العلاقة معها ( مهما تكن مضامينه الحقيقية ) دليلا على صلاحية حل اخر للمسالة مختلف عن الحل الشهابي ، بينما لم يكن الحل الشهابي سوى برنامج للحكم يشير الى أن مسالة تصفية المقاومة هي بصورة من الصور مسالة ( شهابية خاصة ) ترتبط باكثر من آصرة بمعركة السبعين . وكلما اتضح عجز الشهابية عن تصفية المقاومة ، واتضحت الافاق الفعلية للعمل الفدائي ، كلما ثبت فساد الحل الشهابي ، لا لعين الرحمة التي ينظر بها اطراف الحكم الى ضراوة هذا الحل ، ولا لانسانية ووجدان يقظين ، ولكن للضريبة الباهظة التي يكلفها هذا الحل . (على أن ذلك لا يعني أن عتاة الرجعية اللبنانية قد صرفوا النظر عن هذا الحل الشهابي) . من هنا كان ارتباط التصفية بمعركة السبعين ، ومن هنا كانت الاولى مفتوحة على الاخرى بصورة لا تدع مجالا لشك . فمن المستحيل أن تقبل الشهابية بالحكم في ظروف كلما تازمت فيها الاوضاع وجدت نفسها طرفا وحيدا في الصراع في غياب كامل للاطراف الاخرى .

وفي الاحداث الاخيرة ، اتيحت الفرصة لرؤية الحدود الفعلية للمقاومة ، وتبدت امكانية حصرها ضمن هذه الحدود ( بصرف النظر عن سلامة الموقف ) وبقيت التناقضات الاساسية تناقضات فوقانية : لم ترتبط بحركة جماهيرية ولا بتحركات فاعلة لقوى سياسية بل بقيت المسالة محصورة بين اطراف الحكم . كل هذا سمح للعنصر المحلي أن يبرز منذ اللحظات الاولى للاحداث ( تصريح شمعون اثر حادث الكحالة ) . واذا كان الرعب من تطور الاحداث في بلدة تتعايش فيها الطوائف كبيروت قد سمح لهذا العنصر المحلي أن يلعب دور الركيزة في المواقف والتحالفات ، فان كل هذا ( وضوح حدود المقاومة ، وفوقانية الصراع ، والرعب ) قد أتاح للجميع أن يروا فيما حدث « مسالة شهابية » خاصة ، لا تظهر فيها سوى الاحلام المجنونة بكرسي السبعين .

وهكذا لم يستطع الرصاص المعلع في كل ناحية ، أن يحرك احياء المنطقة الشرقية ، ولا أن يجتذب جماهير المسيحيين الى معركة تهون عندها العصبيات ويضيق مدى الخلافات ، ويضطر عندها زعماء المنطقة الغربية أن ينضووا تحت راية الشهابية ، وقد جمعهم خطب تهون عنده الخلافات . هذا لم يحدث ، لا لان البرنامج الشهابي مرفوض ، ولا لانه صعب على الحل ان لم نقل انه يكاد أن يكون مستعصيا في الظروف الراهنة ، ولكن لان ما حدث كان يوحي أن الشهابية توكل للناس ما عجزت عن أن تؤديه ، وهو تصفية العمل الفدائي أو ازاحته خارجا .

### ٣ ـ اليسار والمقاومة

الاحداث التي تتوالى تبرهن كلها أن اليسار لم يكن يوما فاعلا وانما كان منفعلا . فحيث لم تكن هناك حركة شبه جاهزة ، كان من الصعب عليه أن يجد سبيلا الى الحركة . والاحداث الاخيرة لم تزد الصورة وضوحا ، بل كانت المعركة الاولى التي يشهدها اليسار ويلمس فيها بيديه نتائج عمله الجماهيري . لم تكن المسالة مسالة خيبة أمل . فثمة اسباب تكمن وراء ذلك اوردنا بعضها فيما تقدم من بحث ( الالتحاق بالمقاومة والحدود الضيقة التي انحصر فيها العامل الوطني ) . غير أن ذلك لا يعفي اليسار من مهمة اعادة اكتشاف مواقعه الفعلية في الواقع اللبناني ، ونقاط التقاطع بين الاصعدة المختلفة ، ومستويات العمل الجماهيري ... الخ .

كانت قوى اليسار جميعها في مقاعد المراقبين. وقد بدا واضحا أنه لم يكن بمكنتها أن تبدل مواقعها . فحين لا توجد الاطارات الجماهيرية ، والقدرة على الفعل ، يكون التحرك في حدود المستحيل . وهكذا فيما كان الصراع يدور ، بقي صراعا فوقانيا ، وظل يتجه الى حلول ( مهما تكن عمليتها ) ، تحاول أن تضيق من المدى الذي يمكن أن تصل اليه نتائج الصراع ، وربما تحاول أن تجعل الخصم مرنيا اكثر ( حل تنزيه المؤسسة ووصم الجهاز ) . هكذا حل يتجه الى أن يحصر الهزة وردود الفعل في حدود علاقات النظام نفسه . ورغم أن هذا الفصل لا يقبله ولا يقتنع بواقعيته حتى رجال المؤسسة والجهاز . فقد كان غياب اليسار ، والحركة الشعبية سببا اساسيا في ابقاء الصراع ضمن هذه الحدود . ولو كان هناك تحرك شعبي من اولئك الذين كانوا يعرفون من أين أتتهم الضربات في تشرين ونيسان والايام الاخيرة ، لاستطاع هذا دفع الصراع الى اطرافه القصوى . غير أن الركود الذي لحق بالحركة الشعبية ، حينما لم تكن أمامها مخارج واضحة ، أدى في نهاية الامر لا الى ابقاء الصراع فوقانيا فحسب بل انه جعل الجماهير مباشرة ازاء ازمة الحكم ، بدون أي وسيط فاعل . ولذا قام كمال جنبلاط بتحمل اعباء ما كان ينبغي أن تقوم به قوى اليسار نفسها .

موقف المقاومة من الاحداث ليس موضع بحث ، غير أن من الضروري الاشارة الى أن موقفا سليما لا يمكن أن يتم الا بفهم للدلالات السياسية للاحداث ، وهذا ما يعوز المقاومة . يعوزها حين لا يعود الخصم قوة مكشوفة ، وحين يتحول الى جهاز له جذوره في كل مكان . وتتوزع هذه الجذور بشكل يحفظ لها أن تشمل مختلف الميول والمشارب « اللبنانية » . وحين تواجه المقاومة حربا خفية بهذا الشكل ، فانها تواجه خطر أن ينقلب عليها ما تعتبره « قاعدة » لها ، وأن يكون زمام الامر ليس في يدها في وجود هؤلاء الذين كانوا لفترة قريبة « رجال محلات » ثم انقلبوا فدائيين لا يغادرون أماكنهم ولا علاقاتهم في المدينة ، بل يقبعون حيث هم بالثياب المرقطة ، انها تركة الناصرية بدون شك . لكن هذا لا يعني أن تمتد المخيمات الى عالم الاحياء .

والمقاومة فوق ذلك ، حين تواجه حربا خفية من هذا النوع ، يتوجب عليها أن تبث فعالية سياسية في مكنتها أن تبثها : ملاحقة الاحداث وتفسيرها ، التبرؤ من المسلحين الذين يقيمون باسمها خارج حدود المخيمات ... الخ. غير أن شيئا من هذا لم يحدث كما ينبغي أن يحدث ، وبذا كان المجال مفتوحا أمام خصومها لينشروا بين الناس ما يشاؤون . اذا كان على المقاومة أن تبقى ، فان هذا ليس مرهونا فقط بقدرة ابنائها على قبول طعم الموت بل أن هذا مرهون الى حد بوعي ما يمثله وجودها في الواقع اللبناني ، وأن يتحكم وعيها هذا بتحالفاتها الفعلية وتمييزها بين الاصدقاء والاعداء .

### ٤ ـ جنبلاطية أم شهابية ( نظرة سريعة ) :

حين تعجز الشهابية عن متابعة مشروعها ( تحديث الدولة ، وتنظيم الرأسمال اللبناني) فان هذا يعود الى أن الشهابية لم تستطع أن تتخطى التناقضات التي ولدتها . ففقدت القدرة على حفظ التوازنات في حدود مصلحتها الخاصة ، وبذلك انتقلت الى أن تكون طرفا مكشوفا من أطراف الصراع . ومن هنا يبدىء مازقها الفعلي ، فهي لا تستطيع أن تخوض صراعا بهذا الشكل . ومن هنا تاتي فكرة المنقذ الدائمة ، والتي تضمن لها أن تتربع في قمة تحالفات متبدلة بشكل متواصل . وهكذا يبدىء أن وصول الشهابية الى هذا المازق ( وهي العاجزة عن ازاحة الاقطاع السياسي عن قاعدته الشعبية ) يقلل من امكانات وصولها الى الحكم عن طريق مؤسسات المجتمع المدني والحكم عن طريقها أيضا بقدر ما ينمي فيها امكانيات ( حكم كولونيلات ) لبناني ، يقضي على أية حركة سياسية في المهد . هذا الحكم يشكل طريقا مرغوبا من البورجوازية اللبنانية ، غير أن الرغبة لا تكفي ما دامت تصطدم بحاجز ضخم هو ما يكلفه هذا الحكم . واقل ما يمكن أن تكون كلفته حصار عربي ، واضطرابات داخلية لايمكن أن تتخلص منه الا بقمع دائم .

البرنامج الذي تقدمه الشهابية الان للعودة الى الحكم ( تصفية المقاومة ) هو البرنامج الذي تلتف حوله البورجوازية اللبنانية . غير أن ثلاث معارك خاضتها الشهابية ضد المقاومة لم تنته الا بانتصارات للمقاومة . ولم تكن الهزائم التي منيت بها الشهابية هزائم عسكرية بل أنها تعد أشباه انتصارات لو نظرنا اليها من هذه الزاوية ، ولكنها هزائم لانها تثبت استحالة التصفية في حدود الوضع الراهن . ولانها مهمة مستحيلة بالنظر الى التناقضات الداخلية للوضع اللبناني وما يعكسه الوضع العربي عليه ، فقد أدت المعارك الثلاث الى تصليب أوضاع المقاومة وتكريس جهودها ، حتى وصلت الى المخيمات ، على أبواب المدن وعند منافذ الاسواق . من هنا فان هذه المعارك اذ تضع الشهابية أمام مازق فعلي ، هو عجزها عن الدفاع وعجزها عن التصفية، ( كما أشرنا في الفقرة الاولى ) فانها تثبت ايضا أن الشهابية لا تستطيع أن تتراجع عن هذا المسلك ( التصفية ) .

والشهابية أخيرا لا تستطيع في حدود الوضع الراهن أن تبقي أدوار الدول العربية في الوضع اللبناني في حدود علاقتها بها ، لا لان معارك ثلاثة ضد المقاومة تبعدها عن هذا الموقع فحسب ، بل لان التداخل بين ولاء قواعدها الوطني ( حتى بمعنى التطلع الى العاصمة الناصرية ) والولاء للاجهزة لم يعد قادرا على الاستمرار . ولا يعني هذا البتة أن الانفصال الذي يحصل بين الولاءين سيولد فورا قواعد جديدة ، بقدر ما انه يحصل في حدود العلاقات السائدة، فليس ثمة تغيير جذري في المواقع . واذا كانت الشهابية لم تعد الطرف الوحيد الذي تقع في حوزته القدرة على تنظيم العلاقات مع الدول العربية ( وخاصة الشقيقة الكبرى مصر ) فماذا تقدم الجنبلاطية مقابل ذلك ؟

تقدم مشروعا لا يغير ولا يدعي انه يغير بصورة جذرية في علاقات الانتاج الراسمالي . ومن هذه الجهة ، ورغم اختلافاته عن المشروع الشهابي ، لا يغادر المشروع الجنبلاطي مواقع الاول كثيرا ( تحديث الادارة ، تنظيم الرأسمالية اللبنانية ) . فاذا أضفنا الى ذلك الانحطاط السريع الذي وصلت اليه الشهابية، وعجزها عن تنفيذ مشروعها ، وجدنا أن ثمة تحويرات كثيرة يمكن أن تتطرق الى المشروع الجنبلاطي في نهاية الامر ، وهو مشروع لم تجمعه ذات يوم لحمة واحدة .

غير أن ما يعطي كمال جنبلاط صفة الرجل القوي حاليا ، هو تصديه للمسائل الراهنة: وجود المقاومة والمسائل التي تتداخل بها .

اذا كانت الشهابية تطرح برنامج (التصفية الدموية والقمع الدموي ) وتحمل في ذاتها امكانات ( حكم كولونيلات ) ، واذا كانت التصفية حلا تتبين استحالته في الوضع الراهن والكوارث التي جرتها محاولات تنفيذه ، فان الحل الذي تقدمه الجنبلاطية ( التنسيق ) ليس سوى نتيجة فعلية لوضوح الحدود التي تقف عندها المقاومة . والحل الجنبلاطي يتلخص بوضع المقاومة بصورة دائمة أمام حدودها ( حصرها في الجنوب ، وتضييق رقعة انتشارها فيه ، عودة السلطة الى المخيمات الخ .. ) . واذا كان الحل الشهابي لوجود المقاومة حلا مثاليا ، بالنسبة للبورجوازية، فان الثمن الذي يكلفه هذا الحل يبدو باهظا ، وليست البورجوازية اللبنانية على استعداد لدفعه وخاصة دفع اكلاف هذا الحل على الصعيد العربي . واذا كان الحل الجنبلاطي قد يفرض نفسه لسهولته وواقعيته ، فان هذا لا يعني البتة أن البورجوازية تتنازل عن مطلبها في تصفية المقاومة وانما ترجئه الى اونة اخرى .

وعلى الصعيد العربي ، في الوقت الذي برهنت فيه الشهابية في تشرين على الاقل أنها لا تستطيع أن تضبط ردود الفعل العربية ، ولم تفعل شيئا سوى أنها سببت للبورجوازية ضيقا في الانفاس بلغ حد الاختناق حين قطعت سوريا عنها شريان الحياة ، فان جنبلاط يبدو الشخص الوحيد القادر حاليا على أن يتصدى للحوار مع الدول العربية ، يبرهن على ذلك ما أثبتت الاحداث الاخيرة من عمق أواصره مع سوريا ومصر وبقية الدول المتقدمة بشكل لم يستطعه أي طرف اخر من اطراف الحكم .

هل يكفي ما تقدمه الجنبلاطية ليتحكم بنتيجة الصراع ؟ ، لا يمكننا أن نفهم سير الصراع الراهن اذا لم ننظر الى التحالفات التي يعقدها جنبلاط وأن نميز في الاستقطاب العريض القائم حوله بين التحالفات ذات الديمومة ، والتحالفات العارضة . على أن الحصيلة الاولية توحي بانه استطاع حاليا أن يشل المحاور النيابية ، فهو يرغم ( الحلف ) المتردد على أن يؤيده من طرف خفي ، ويجمع حوله حلفا من « عتاة » الزعماء المسلمين المتنطحين للشهابية ( صائب سلام ، كامل الاسعد ) كما أنه يشل النهج ( ١ ) اذ تمنع مواقفه الزعماء المسلمين في بيروت وطرابلس على أن يعلنوا عداء صريحا له . بل أن أغلبهم اذ اضطر الى أن يسهم في المعركة ضد الاجهزة ، كما أن مركز كمال جنبلاط الذي لا يمكن نكرانه الان في المنطقة الغربية ، وطرابلس يجعل هؤلاء الزعماء وبينهم كرامي نفسه على حذر بالغ من الاقدام على معاداته بصورة علنية . ولكن ذبذبة هؤلاء الزعماء لا يمكن أن تستمر حين تبرز حرارة الموقف وتتراجع الموجة. هذا الى جانب ما سيجتمع حول جنبلاط من عناصر وطنية . وثمة عامل اخر حاسم في المسألة هو الدعم العربي لكمال جنبلاط : القاهرة ومحورها ، سوريا والعراق . فعالية هذا الدعم تتوقف على استمراره وديمومته ، وهناك اكثر من سبب يمكنه أن يطيل في عمر هذا الدعم . واذا أثبت جنبلاط فعلا أنه الوحيد القادر على حصر اثار الدول العربية على الوضع اللبناني في حدود علاقات السلطة بها، فان هذا سيكون من العوامل الحاسمة في رضوخ البورجوازية اللبنانية للجنبلاطية . وهذه البورجوازية لا يبدو بادىء ذي بدء أنها تميل الى الحل الجنبلاطي ، غير أن العوامل التي سبق أن ذكرناها ، والمتجلية في موقف الشهابية الفاجع ، قد يرغم هذه البورجوازية على ابتلاع الحل الجنبلاطي خصوصا أنه قد يدفعها الى ذلك اقدام الشهابية على الخوض في مجزرة ثانية تكون أكثر اتساعا من مجازر الكحالة والدكوانة . غير أن هذا لا يعني استبعادا نهائيا لحكم كولونيلات لبناني .

### ٥ ـ موقف سريع

**بين الجنبلاطية والشهابية ، هل يمكن ليساري أن يجلس في مقعد المتفرج على الصراع الثائر بينهما ، وهل يمكن أن لا يملك اليساري خيارا بين حكم كولونيلات ويهدد باستئصال العمل اليساري والتقدمي في لبنان ، وبين من يدفعونه ويصارعونه. ليست الجنبلاطية حلا اشتراكيا ، وللحل الجنبلاطي لقضية المقاومة الحدود التي ذكرناها . غير أنه من الطبيعي أن نقف في نطاق الوضع الراهن الى جانب الطرف الاكثر تقدما (كمال جنبلاط ) في صراعه مع الشهابية ، محتفظين باستقلال عنه حتى في فهمنا لطبيعة هذا الصراع وحدوده .**

---

١ ـ الدليل على ذلك لفلفة القضية جزئيا في الجلسة الاخيرة .

# حول مشروع قانون الايجارات الجديد

**أحيل أمام مجلس الوزراء الان للدرس مشروع قانون الايجارات الجديد الذي أقرته لجنة وزارية خاصة مؤلفة من وزراء العدل والعمل والتصميم والاقتصاد : عادل عسيران ، ورفيق شاهين ، وموريس الجميل وسليمان فرنجية . وكان تاليف هذه اللجنة من جملة الوعود التي أعطتها الحكومة الحالية مقابل موافقة الاتحادات العمالية على العودة عن قرار الاضراب العام الذي كانت قد عينت موعدا للبدء في تنفيذه في ٤ اذار الماضي بعدما حصرت مطالبها في ثلاثة أشياء : تحديد موعد البدء في تطبيق نظام الضمان الصحي واعادة النظر بالقوانين الضرائبية بالنسبة للعمال وذوي الدخل المحدود واصدار قانون جديد للايجارات ينصف الفئات الشعبية .**

ولكن مشروع القانون الجديد للايجارات لم ينطو على شيء اساسي مما طالبت به النقابات العمالية ولا يستجيب لمصالح الفئات الشعبية ذات الدخل المحدود التي تشكل الاكثرية الساحقة من جمهور المستاجرين في العاصمة وبقية المدن اللبنانية . وعلى العكس من ذلك فقد تضمن مشروع القانون بما حواه من تعديلات جديدة ، نصوصا تخدم مصالح اصحاب الاملاك وتلبي معظم المطالب التي ينادون بها .

فالمادة الاولى من المشروع نسفت جميع الضمانات المحدودة الممنوحة للمستاجرين في قوانين الايجارات السابقة ، وقد نصت هذه المادة على ما يلي : « تخضع لاحكام القانون العادي جميع عقود الايجار التي تعقد بعد تاريخ العمل بموجب هذا القانون » .

ومعنى ذلك أن المالك اصبح ، بالنسبة لجميع العقود الجديدة ، حر التصرف في علاقاته مع المستأجر بحيث بات يستطيع اخلاء المأجور فور انتهاء مدة الايجار التي تعقد في الغالب لمدة سنة ، أو تخيير المستأجر بين الاخلاء او القبول بدفع زيادة جديدة على بدل الايجار المتفق عليه .. وبالاضافة الى ذلك سيؤدي العمل بهذه المادة الى افقاد المستأجر الجديد جميع الضمانات الاخرى المنصوص عليها في القوانين السابقة فيما يتعلق بالتعويضات التي ينبغي دفعها في حالات الاخلاء وما الى ذلك .

وقضى مشروع القانون بتمديد العمل بالمواد ٢ و ٣ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من القانون القديم المتعلقة بشروط التمديد والاسترداد واسقاط المستأجر من الايجارة وذلك بالنسبة للايجارات المعقودة قبل العمل بموجب مشروع القانون الجديد بعد اقراره في مجلس النواب . أما المادة الرابعة من القانون السابق التي تتناول الحالات التي يسقط فيها حق المستأجر بالتجديد ويحكم عليه بالاخلاء فقد حذف منها القسم الثاني من الفقرة «أ» التي تنص : « اذا مضى شهران على ارسال احدى وسائل الانذار السابق ذكرها ولم يتم تبليغها ومضى بعد ذلك مدة خمسة اشهر دون أن يقوم المستأجر بدفع بدل الايجار المستحق عليه في وقت تاريخ ارسال الانذار فان حقه بالتمديد يسقط حكما » .. والواقع أن هذه الفقرة تخالف ابسط القواعد لانه لا يجوز أن تسري المهلة بحق من لم يتبلغ بنفسه انذارا بالدفع .


سليمان فرنجية

رفيق شاهين

اما الحيف الاخر الذي انزله مشروع القانون الجديد بالمستاجر فقد نصت عليه المادة الثالثة من التعديلات التي تقول :

**« تزاد بدلات الايجارات المعدة للسكن والمعقودة قبل ١٩٤٣ والمحددة بموجب المادة الثانية من هذا القانون مضافة اليها جميع الزيادات السابقة لسنة ١٩٧٠ ، بنسبة ١٥ بالمائة عن سنة ١٩٧٠ ، و ٣٠ بالمائة عن سنة ١٩٧١ ، و ٥٠ بالمائة عن ١٩٧٢ ، و ٧٠ بالمائة عن ١٩٧٣ ، و ٨٥ بالمائة عن ١٩٧٤ ، و ١٠٠ بالمائة عن ١٩٧٥ . اما الاماكن المخصصة للتجارة والصناعة فتزاد بنسبة ٢٥ بالمائة عن سنة ١٩٧٠ ، و ٥٠ بالمائة عن ١٩٧١ ، و ٧٠ بالمائة عن ١٩٧٢ ، و ١٠٠ بالمائة عن ١٩٧٣ . »**

ان هذه النسب الفاحشة من الزيادات ، ولا سيما بالنسبة لايجارات السكن ، تنطوي على انزال ظلم كبير بفئة غير قليلة من المستاجرين القدامى معظمهم من أصحاب الدخل المحدود ، مع العلم ان القوانين الاستثنائية السابقة نصت على تحقيق زيادات عديدة على هذه الايجارات وصلت الى نسبة ١٠٠ بالمائة .

وقد تجاهل المشروع الجديد مطلب المستاجرين الاساسي بتخفيض بدلات الايجار الجديدة الفاحشة المعقودة بعد عام ١٩٦٢ . والمعروف أن أصحاب الاملاك حرصوا بعد هذا التاريخ على فرض بدلات عالية على المستأجرين الجدد تحسبا لاية تخفيضات لاحقة تلحظها القوانين الجديدة . ولكن الدولة كانت عند حسن ظن الطبقة البورجوازية التي تمثلها ، وبذلك ضمنت لاصحاب الاملاك أرباحا اضافية على حساب المساجرين ولا سيما الفئات العمالية والكادحة منهم .

ونصت المادة الرابعة من مشروع التعديلات على حق كل طرف من طرفي عقد الايجار — باستثناء الايجارات المعقودة قبل ١٩٤٣ وكذلك الابنية غير الفخمة التي اقيمت بعد ٩ آيار ١٩٦٩ — « بأن يطالب عن سني التمديد المقرر في المادة الثانية من هذا القانون ببدل ايجار عادل وذلك اذا كانت قد مضت سنة تعاقدية كاملة على عقد الأيجار » . وأقرت التعديلات من اجل تحديد البدل « العادل » مبدأ التخمين .

ان هذه المادة التي قد تبدو لاول وهلة وكانها في صالح المستأجرين ، هي في الواقع ، وبالشكل العام والغامض الذي انطوت عليه ، في صالح اصحاب الاملاك . ذلك أن العمل بموجب هذه المادة سيخلق اشكالات وخلافات كثيرة وتنزل اضرارا جديدة بفئة كبيرة من المستأجرين وخصوصا اولئك الذين تعود عقود ايجاراتهم الى الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٣ و ١٩٦٢ . فالمعروف أن هذه العقود قد طرأ عليها تخفيض يتراوح ما بين ١٠ و ٢٥ بالمائة . لذلك فان منح المالك حق اعادة النظر بالبدلات الخاصة بعقود هذه الفترة ، خصوصا اذا ما اخذنا في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي من شأنها أن تؤدي الى ملاحظة الفروقات ما بين بدل الايجار « العادل » خلال تلك الفترة ، ومثله خلال السنوات الممتدة من عام ١٩٦٢ حتى الان .

والواضح أن أوضاع عقود ايجارات ما قبل ١٩٦٢ قد سويت على اساس التخفيضات التي اقرتها القوانين السابقة . لذلك فان افساح المجال امام اعادة النظر بتلك الايجارات بالنسبة لتحديد البدل « العادل » هو أمر في صالح أصحاب الاملاك ، وفضلا عن ذلك فمن شأن هذه المادة أن تؤدي الى اثارة الخلافات فيما بين الاكثرية الساحقة من المستأجرين والمالكين . وكان ينبغي أن تكون هذه المادة اكثر وضوحا وتحديدا للحالات التي تتناولها بحيث تنص على عدم التعرض لمصالح المستأجرين من العمال وذوي الدخل المحدود. ولا يجوز بأي شكل اللجوء الى تدابير من شانها أن تسلب فئة واسعة من المستاجرين ذوي الدخل المحدود المعقودة ايجاراتهم في الفترة ما بين ١٩٤٣ و ١٩٦٢ من بعض الحقوق المكتسبة الزهيدة التي وفرتها لهم القوانين السابقة .

وهناك قضية الابنية « الفخمة » التي استثنتها القوانين السابقة من الخضوع لاحكامها وأطلقت ايدي أصحابها بحرية التصرف في علاقاتهم مع المستأجرين ولا سيما بالنسبة لحقهم في اخلاء المأجور بعد انتهاء مدة عقد الايجار وفرض البدلات الفاحشة التي يحددونها . وقد ابقى مشروع القانون الجديد على امتيازات اصحاب هذه الابنية .

●★●

وهكذا جاء مشروع قانون الايجارات الجديد منسجما مع موقف الدولة الطبيعي في العمل لتأمين مصالح الطبقة الرأسمالية على حساب مصالح جماهير الشعب الكادحة . وهذا الواقع الصارخ يسلط مزيدا من الاضواء على سياسة النظام الطبقية ويفضح مواقف أركانه المضللة عندما يتظاهرون في الرغبة بتلبية المطالب الشعبية كما حدث عندما وعدت الحكومة النقابات العمالية باعداد قانون جديد للايجارات يلبي مطالبها . وكانت النتيجة أن جاء مشروع القانون الجديد في صالح أصحاب الاملاك بما ينطوي عليه من نصوص جديدة تنزل اضرارا واضحة بمصالح فئات المستاجرين ذوي الدخل المحدود وتسلبهم بعض الحقوق المكتسبة التي امنتها لهم القوانين السابقة .

**وأهم ما يجب تسليط الضوء عليه في هذا المجال هو واقع عجز النظام الطبقي الراهن عن تلبية أي مطلب اساسي من مطالب العمال والمستخدمين والطلاب والفلاحين وجميع الفئات الشعبية الكادحة . فالنظام هو ، موضوعيا ، الحارس الامين لمصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا وفي ظله تمارس دورها في استغلال جماهير الشعب وجني الارباح الطائلة على حساب الامعان في افقارها .**

## تحرك أعوان أميركا من أجل اقرار مشروع ضمان الرساميل

كل الدلائل تشير الى أن ثمة خطة يجري العمل لتحقيقها بجهد محموم ترمي الى تمرير مشروع قانون ضمان الرساميل الاميركية . فالسفارة الاميركية ما فتئت تلاحق هذا المشروع عن طريق دفع كبار أركان النظام الاقتصاديين منهم والسياسيين الى المطالبة باقرار المشروع وشن حملة منظمة من أجل هذه الغاية . وتقوم بعض الصحف المعلومة بواجبها في هذا المجال فتختلق التبريرات والحجج لكي تبرهن على أن ضمان الرساميل الاجنبية العاملة في لبنان — والمقصود بشكل خاص الرساميل الاميركية — هو في مصلحة الاقتصاد الوطني ومن شانه أن يطمئن أصحاب هذه الرساميل الى انهم سيكونون موضع حماية ورعاية .

فبعد الشيخ بيار الجميل ونواب حزب الكتائب يأتي اليوم الشيخ بطرس الخوري رئيس المكتب الدائم للهيئات الاقتصادية في لبنان ، واحد أركان هذا النظام المتهافت ، فيثير حملة جديدة تطالب باقرار قانون ضمان الرساميل الاجنبية ، وقد وجه برقيات بهذا المعنى الى رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين .

وكان المكتب الدائم للهيئات الاقتصادية قد اجتمع في الاسبوع الماضي وناقش الموضوع وقرر المضي في حملته لمطالبة الدولة بالاسراع في اقرار ضمان الرساميل مغلفا مطالبته هذه بالحرص على مصالح البلاد الاقتصادية التي يتهددها . — حسب زعم الهيئات الاقتصادية — توقف دخول الرساميل الاميركية والاجنبية الى البلاد ولجوء بعض اصحاب الرساميل الموظفة عندنا الى التوجه الى الخارج لينعموا بالاستقرار والضمانات المناسبة .



بقلم : حسن فخر

# المطلوب تمثيل عمالي حقيقي في مجلس ادارة الصندوق

### على هامش الضجة حول انتخاب رئيس صندوق الضمان الاجتماعي

**تقوم في اوساط قيادات بعض الاتحادات العمالية ضجة حول نتائج وملابسات انتخابات رئيس وهيئة مكتب مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي التي جرت في الاسبوع الاسبق . وقد أسفرت نتيجة الانتخابات كما هو معلوم عن فوز السيد جو كيروز أحد ممثلي أرباب العمل برئاسة مجلس الادارة كما فاز كل من غبريال خوري بمنصب نائب الرئيس وعبد الرحمن عبد الملك أمينا أولا للسر ومصطفى حمزة أمينا ثانيا .**


رضا وحيد

غبريال خوري

وتعود اسباب الضجة التي لا تزال قائمة حول هذه النتائج الى فشل السيد غبريال خوري رئيس الاتحاد العمالي في تامين انتخابه لمنصب رئيس مجلس الصندوق وتصويت رئيس جامعة نقابات العمال والمستخدمين حسين علي حسين الى جانب مرشح ارباب العمل السيد جو كيروز بعدما انسحب له مرشح أرباب العمل الاخر السيد البير عسيلي وتغيب عن الجلسة الانتخابية وقد حل محله ممثل أرباب العمل الاضافي في المجلس السيد غازي جبر . والمعروف أن مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي يتالف من أحد عشر عضوا أربعة منهم يمثلون أرباب العمل وأربعة عن « العمال » وثلاثة يمثلون الدولة .

ولا تزال ذيول هذه « المعركة » تتضاعف على صعيد بعض الاتحادات العمالية التي ينتمي اليها ممثلو « العمال » في مجلس ادارة الصندوق نتيجة تصويت أحد ممثلي «العمال» حسين علي حسين الى جانب مرشح ممثلي أرباب العمل ، الامر الذي اعتبره غبريال خوري خروجا عن التضامن الطبيعي بين ممثلي « العمال » . وقد تطور الخلاف الى حد اقدام غبريال خوري على المطالبة بفصل حسين علي حسين من مجلس الاتحاد العمالي بالاضافة الى توجيه اتهامات صريحة اليه بالتواطؤ ضده مع ممثلي ارباب العمل ..

فما هي حقيقة هذا الصراع الذي برز على أشده حول انتخاب رئيس مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي ، وما هي مضامينه ومعانيه ؟

قبل كل شيء ينبغي المبادرة الى تبديد الاوهام التي ربما تكون قد علقت في بعض الاذهان على اساس النظر الى ما حدث وكانه فعلا صراع له صفة طبقية بين ممثلي أرباب العمل والعمال ..

**والحقيقة أن مصالح العمال كانت بعيدة جدا عن هذا الصراع الشخصي على النفوذ والمنافع الدائر بين أشخاص ، مهما اختلفت مسمياتهم وانتماءاتهم الفئوية ، لا يخرجون عن كونهم يدورون في فلك واحد هو فلك النظام الطبقي الاستغلالي القائم .**

والسؤال الذي يجب أن يتبادر الى الذهن هو هل أن الطبقة العاملة ممثلة فعلا في مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي نتيجة وجود أربعة اعضاء فيه بصفتهم « ممثلين » عن الطبقة العاملة ؟

موضوعيا الجواب على هذا السؤال هو النفي الصريح .. ولتوضيح هذه القضية ينبغي الرجوع الى أوضاع معظم القيادات النقابية وبالتالي أوضاع معظم قيادات الاتحادات النقابية التي يتربع على عروشها أشخاص من الوجهاء والانتهازيين البعيدين كل البعد عن تمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم والتعبير عن مطامحهم وامالهم . ويعود نجاح مثل هؤلاء القادة في احتلال العديد من قيادات النقابات الى اسباب وعوامل كثيرة ومختلفة في مقدمتها ضعف الوعي العمالي الطبقي — وتتحمل مسؤولية ذلك بشكل خاص الحركة اليسارية — ثم عوامل الاغراء والضغط التي تلجأ اليها الدولة والدوائر الامبريالية العاملة على صرف الحركة العمالية عن الطريق النضالي الطبقي واستمالة بعض القادة النقابيين وتحويلهم الى فئة من الوجهاء الناعمين بالرفاه والبحبوحة .

**وفي هذا الضوء يمكن النظر الى « ممثلي » العمال المزعومين في مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي . فتمكين هؤلاء من الوصول الى هذه المراكز انما جرى وفق مخطط مدروس أخذ بالاعتبار ابقاء مجلس ادارة الصندوق في قبضة الدولة والطبقة المسيطرة اقتصاديا ، وفي ذات الوقت تضليل العمال عن طريق ايهامهم بأنهم يشاركون فعلا في ادارة الصندوق من خلال « ممثليهم » هؤلاء .**

واذا ما أخذنا السيدين غبريال خوري وحسين علي حسين كنموذجين بارزين لقادة الحركة النقابية وكذلك بوصفهما ممثلين للعمال في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، فأي فارق أو تناقض اساسي يمكن أن نلاحظه بينهما وبين ممثلي أرباب العمل ؟ والواقع أن ثمة ضمانات تتوافر في مثل هؤلاء يطمئن اليها أرباب النظام وربما تضاهي من حيث الانضباطية والحرص على تبرير الثقة الموضوعة فيهم ما يتحلى به أرباب النظام انفسهم . وكيف يعقل لمن كان في وضع وظروف غبريال خوري حيث يحتل منصب مدير في المصرف المركزي ويتولى رئاسة نقابة موظفي المصارف ويكاد يصبح في عداد أصحاب الملايين ، أن يدافع بايمان وقناعة عن مصالح العمال الذين تفصله عنهم هوة سحيقة من التناقض وعدم الالتقاء . ويمكن قول الشيء نفسه تقريبا عن حسين علي حسين الذي يعود الفضل في بقائه على رأس نقابة عمال الافران — حيث يغلق باب الانتساب اليها في وجه المئات من العمال حتى لا يهتز وضعه فيها — الى قوة « علاقاته » و «ارتباطاته» غير النقابية وغير العمالية .

وليس ادل على أن معركة انتخابات هيئة مكتب مجلس الصندوق انما جرت بين اعضاء جماعة انحصرت خلافاتهم ومنافساتهم الشخصية ضمن اطار النظام الواحد من كون اثنين من ممثلي ارباب العمل هما السيدان أنطوان بدورة ممثل المهن الحرة ، وعبد الرحمن عبد الملك ممثل اصحاب الحرف قد وعدا في البداية بالتصويت لغبريال خوري لمنصب رئيس المجلس ولكنهما تراجعا بعدما تغير ميزان القوى داخل المجلس ومالت الكفة لصالح السيد جو كيروز. كذلك ينطوي تصويت حسين علي حسين لممثل أرباب العمل ضد غبريال خوري على دلالات مماثلة .

وكل هذه الوقائع تدل بشكل واضح على أن محاولة تصوير التنافس الذي جرى حول رئاسة مجلس الصندوق بأنه « معركة » بين ممثلي العمال وارباب العمل ليس سوى خداع وتضليل . فمصالح العمال الحقيقية كانت بعيدة جدا عن جو هذه « المعركة » ولم يلتفت اليها احد من المتصارعين على السلطة والنفوذ في مجلس الصندوق .

وفي هذا الضوء بات من الضروري طرح مسألة تمثيل العمال تمثيلا حقيقيا وفعليا في مجلس ادارة صندوق الضمان . وتحقيق هذا الهدف المهم لا بد أن يمر عبر نضال شامل ينبغي أن تخوضه جماهير العمال في كل نقابة من أجل تصحيح أوضاع القيادات النقابية واستبعاد العناصر القيادية الانتهازية وذات الارتباطات المعروفة التي لا تزال تفرض نفسها على جماهير كل نقابة مستعينة بالاساليب والوسائل المعروفة .

وبالطبع فان العناصر والقوى اليسارية الحقيقية في الاوساط النقابية تتحمل مسؤولية خاصة في العمل لتحقيق هذا الهدف الذي يعبد الطريق الى قيام الوحدة النقابية الحقيقية .

ان الوحدة النقابية والعمالية هي هدف رئيسي من أهداف الطبقة العاملة وتحقيقها يستجيب لمصالح هذه الطبقة الاساسية ويمكنها من القيام بدورها الفعال في النضال الوطني والمطلبي على حد سواء . ولكن ، خلافا لما يذهب اليه البعض ، فان مثل هذه الوحدة ينبغي أن تتم قبل كل شيء ، فيما بين جماهير العمال التقدمية من جميع النقابات ، وليس بين القيادات الانتهازية التي انغمست في الاحتراف وتسابقت الى تحقيق المنافع والامتيازات والوجاهة والمصالح الخاصة .

**والنجاح في تحقيق الوحدة العمالية على صعيد القواعد العمالية لا بد أن يسفر عن تغيير الاطر القيادية لهذه النقابات وبذلك تتخلص من اولئك الانتهازيين الذين يستغلون جماهير العمال ويضللونها ويحرفونها عن طريق النضال الصحيح ، وبالتالي يفسح المجال أمام تحقيق الوحدة الحقيقية سواء على صعيد جماهير العمال أم على صعيد القيادات الجديدة المناضلة .**

وقد أدلى الشيخ بطرس الخوري بتصريح في هذا الشأن قال فيه : « لقد آن الاوان لكي تقف الدولة الموقف الذي تمليه مصلحة الاقتصاد الوطني وتقر مشروع ضمان الرساميل الاجنبية .. وما يهمنا ليس فقط حماية الرساميل الاميركية بل كل رأسمال عربي واجنبي ، اذ أن غايتنا هي ابقاء لبنان مجالا رحبا لاستثمار الرساميل .. »

وقبل فترة قصيرة اثار رئيس حزب الكتائب هذا الموضوع وطالب باقرار مشروع ضمان الرساميل وقال أن حزبه وضع مشروعا جديدا بهذا الشأن سيطلب درسه في مجلس الوزراء.

وواضح أن هذه الحملة المنظمة من أجل اقرار مشروع حماية الرساميل الاميركية تجري بتشجيع مباشر من قبل الاحتكارات الاميركية وبشكل خاص من قبل أركان السفارة الاميركية في لبنان الذين أصبح معروفا بأنهم يقودون حملات كثيرة على الصعيد المحلي ، منها ما يتصل بمصالح أميركا الاقتصادية المباشرة ومنها ما يتصل بمصالحها السياسية ومخططها الموضوع للبنان ومنطقة الشرق الاوسط الذي يجري تنفيذه بنفس طويل من خلال اعوانها والعاملين في خدمتها .




## الشرارة (الجريدة المركزيّة للجَبهة الشّعبيّة الديمقراطيّة)

## تكشف النقاب عن مشروع حكومة جديدة في الأردن

# مشاريع التسوية السياسيّة تتحرك من جديد

## الأهداف الكامنة وراء مشروع حكومة فلسطينية الطابع

نشرت « الشرارة » الجريدة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية تحليلا سياسيا عن الاوضاع في الاردن بين حركة المقاومة ومشاريع التسوية السياسية التي تتحرك من جديد .. وقد تضمن هذا التحليل السياسي موضوعين اساسيين :

الموضوع الاول عن التحرك الجديد لمشاريع التسوية ومشروع حكومة فلسطينية الطابع طرحها الحكم بعد الازمة مع حركة المقاومة في شباط الماضي .

والموضوع الثاني عن دروس ازمة شباط .

**بعد فترة من الهدوء والصمت حول « الحل السلمي » والتسوية السياسية ، تجدد نشاط الدوائر الامبريالية وعاد الحماس لقرار مجلس الامن ، والحماس لتنفيذه ..**

**ويلاحظ أن الحماس هذه المرة ، يختلف في حدته ونشاطه عن المرات السابقة ، بحيث تبدو احتمالات الاتفاق بين الدول الاربع الكبرى حول صيغة للحل ممكنة اكثر من اي وقت اخر . فلنحدد الدلائل الاولية التي تظهر هذا الاتجاه .**

### مؤامرات الكواليس

١ — لقد قام يو ثانت سكرتير الامم المتحدة باستدعاء المبعوث الدولي غونار يارينغ الى نيويورك بشكل مفاجىء ، ودون أن يكون هناك في الجو الدولي ما يشير الى امكانية استدعائه مما يؤكد أن الدول الكبرى كانت تجري مباحثات فيما بينها ، دون الاعلان عنها ، وحين تم الاتفاق على امور جديدة ، قام يوثانت باستدعاء يارينغ على اساسها .

٢ — فور استدعاء يارينغ ، بادر مندوبو الدول الاربع الكبرى الى الاجتماع اكثر من مرة ، واشارت المصادر الرسمية الفرنسية الى أن هناك تطورا « ايجابيا » ملحوظا في سير المفاوضات .

٣ — في نفس الوقت كان يارينغ يقوم بجولة اخرى من المفاوضات حيث اجتمع مع مندوب اسرائيل ، ومع مندوب كل من لبنان والاردن والجمهورية العربية المتحدة . وكعادته اصر على الصمت فيما يتعلق بهذه الاتصالات وما دار فيها .

٤ — والاهم من ذلك كله ، ما نقلته وكالات الانباء ، عن نقاط الاتفاق الجديدة التي مكنت من استدعاء يارينغ ومكنت المسؤولين الفرنسيين من اعلان التفاؤل . قالت وكالات الانباء أن الاتفاق قد تم على ما يلي :

أ — الانسحاب من الاراضي المحتلة .

ب — وضع قوات دولية على الحدود .

ج — حرية الملاحة في قناة السويس ومضائق تيران .

وهذه النقاط الثلاث تحتوي على أمور جديدة لم تكن واردة من قبل في أي مفاوضات حول التسوية السياسية .

فهي تحتوي من جهة على حديث عن الانسحاب دون تقييد هذا الانسحاب بالقول بأن هناك جزءا من الاراضي سيبقى تحت سلطة اسرائيل ، معنى ذلك أن أميركا ( واسرائيل معها بالطبع ) مستعدة للتخلي عن الشرط الذي كان عقبة رئيسية في كل المفاوضات التي دارت حتى الان ، فاسرائيل كانت تصر في السابق على تفسير بند « الحدود الامنة » الوارد في قرار مجلس الامن على أنه أراض استراتيجية تضاف الى اسرائيل ، بينما كان الجانب العربي يرفض هذه الفكرة ويصر على الانسحاب الكامل ، واقدام أميركا وبالتالي اسرائيل ، على بحث فكرة الانسحاب الكامل ، يزيل نقطة الاعتراض الاساسية التي كانت تثيرها وتتمسك بها الحكومات العربية الموافقة على قرار مجلس الامن ، ويفتح الباب فعلا أمام احتمال نجاح التسوية السياسية .

كذلك تحتوي هذه النقاط الثلاثة على نقطة اخرى هامة ، هي التي تكشف سر الموافقة الاميركية — الاسرائيلية ، على بحث فكرة الانسحاب الكامل ، هذه النقطة هي اتفاق الدول الكبرى على وضع « قوات دولية » في مناطق الحدود ، ان صيغة القوات الدولية ترد لاول مرة في نطاق المفاوضات على التسوية السياسية ، والقوات الدولية تعني قوات عسكرية مثل قوات الجيش التقليدي مزودة بالسلاح الثقيل وبالطائرات وبالعدد الكافي من المشاة . وهذه تختلف عن الصيغ السابقة التي كانت تقول بوضع « قوة طوارىء دولية » أو تقول بوضع « بوليس دولي » . ان قوات الطوارىء أو البوليس الدولي ، هي قوات رمزية أما القوات الدولية فهي قوة عسكرية حقيقية ، تكون قادرة من الناحية العسكرية ، وليس الناحية المعنوية فقط على حفظ الامن ، أي منع العمل الفدائي من التعرض لاسرائيل .

وهكذا نرى أن التطور الجديد في نقاط الاتفاق حول التسوية السياسية ، هو استعداد اسرائيل للانسحاب مقابل قوات دولية مجهزة بقوة كافية لحماية أمن اسرائيل ، والهدف الاساسي من كل ذلك هو العمل الفدائي ، وتقييد حريته في العمل .

٥ — في الوقت الذي تناقلت فيه الانباء الاتفاق حول النقاط الثلاثة المذكورة ، وردت الى حركة المقاومة الفلسطينية معلومات تقول ان الدول العربية المؤيدة لقرار مجلس الامن توافق على النقاط الجديدة ، وأنها بالتالي مستعدة لاكمال البحث على اساسها . ومثل هذه المعلومات تسقط من جديد كل الحجج التي كانت تقول أن الموافقة على قرار مجلس الامن هو موقف تكتيكي فقط ، حتى تتاح الفرصة للجيوش العربية ان تبني نفسها .

وتؤكد المعلومات الواردة الى حركة المقاومة الفلسطينية أن أغلب الدول العربية الاخرى ، مستعدة للصمت أو للموافقة الضمنية على كل ما تم الاتفاق عليه . وهذا يعني أن حركة المقاومة ستجد نفسها في اللحظة الحاسمة أمام موافقة عربية شبه اجماعية على قرار مجلس الامن وبنود تنفيذه .

### أساليب الضغط المباشر

ان ما نكرناه حتى الان يتعلق بجانب واحد من الموضوع هو الجانب المتعلق بالمفاوضات السياسية . ولكن هناك جانبا اخر أكثر أهمية واكثر خطورة تلمسته الجماهير الفلسطينية ، والجماهير العربية ، ونعني به الضغوط المباشرة التي استعملت ولا زالت تستعمل ضد حركة المقاومة بقصد اضعافها أو ضربها ، كتمهيد لا بد منه لتحقيق الحل السلمي ، ومن ابرز هذه الضغوط :

١ — الازمة الاخيرة التي قامت في الاردن في يوم ١٠—٢—٧٠ . لقد حاول الحكم في هذه الازمة أن يوجه ضربة لحركة المقاومة تضعف من قوتها في اوساط الجماهير ، حاول الحكم بشكل ادق ان يلغي وجود العمل الفدائي في المدن ، ان يقضي على الميليشيا لينتزع حركة المقاومة من بين صفوف الجماهير ، لتتقلص حتى تصبح مجرد مجموعة من القواعد العسكرية المعزولة عن الشعب ، فيصبح ضربها والتخلص منها نهائيا انذاك امرا ممكنا وسريعا . وقد جاءت محاولة الحكم هذه مترافقة تماما مع مفاوضات التسوية السياسية في نيويورك والاتفاقات الجديدة التي تمت بها .

٢ — في نفس الوقت الذي حدثت به أزمة ١٠ — ٢ — ٧٠ ، كانت اسرائيل توالي توجيه التهديدات الى لبنان ، وتلمح باستعدادها لاحتلال جنوب لبنان اذا استمر انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني من اراضيه . ونفذت اسرائيل تهديداتها حين قامت بشن سلسلة من الهجمات على القوى اللبنانية والهدف المباشر من كل هذه المواقف الاسرائيلية اشاعة جو من الخطر حول لبنان يمكن القيادات السياسية الرجعية في الحكم من شن حملة مضادة للعمل الفدائي وقضية وجوده في لبنان .

وبالفعل فقد تم فورا تجنيد كل هذه القوى الرجعية في لبنان ، التي بدات تطالب باخراج الفدائيين ، وباستدعاء قوات دولية لوضعها على الحدود ( وهو أحد بنود الاتفاق في نيويورك ) . وبرر بعض السياسيين اللبنانيين مطالبتهم بالقوات الدولية ، بأن الدول العربية موافقة على ذلك من ضمن التسوية السياسية ( وهذا ما يؤكد المعلومات التي تلقتها حركة المقاومة في عمان ) .

ولم تقتصر تحركات الرجعية اللبنانية على الوقوف عند حدود المطالبة فقط ، بل اقدمت هذه القوى على التحرش بالعمل الفدائي ، فرتبت كمين بنت جبيل الذي قتل فيه فدائي لبناني وجرح فدائيان اخران .

### مشاريع الحكومات المشبوهة

٣ — ولكن اخطر هذه الضغوط هو ما تم في عمان بعد الازمة الاخيرة مباشرة ، ولا زال مستمرا حتى الان .

لقد طرح الحكم بعد الازمة فكرة تشكيل حكومة جديدة تكون فلسطينية الطابع ، ويشترط الحكم لتشكيلها أن تحظى بموافقة وتأييد حركة المقاومة . ويحلو لبعض الاوساط أن يسمي هذه الحكومة بانها حكومة وطنية بينما هي في حقيقتها شيء مختلف عن ذلك بالمرة ، ولها اهداف خبيثة وخطرة .

ان ما يريده الحكم في الاردن بعد أن فشل في توجيه ضربة مباشرة لحركة المقاومة ، أن ينقض عليها من الخلف وباسلوب ذكي . انه يريد أن يضع حكومات واجهة ، ينقسم الراي العام في حركة المقاومة ازاءها بين مؤيد ومعارض . يريد أن يحدث بلبلة داخل الصف الوطني الفلسطيني — الاردني ، ليتمكن من استغلال ذلك في توجيه ضربة قاصمة للحركة الوطنية .

والجدير بالذكر أن هناك محاولة مشابهة سابقة قام بها الحكم الاردني وحقق فيها انذاك اهدافه كاملة . ونعني بها اقدام الحكم الاردني قبل عام ١٩٥٧ على تشكيل حكومة حسين فخري الخالدي ، التي قسمت الحركة الوطنية ، ومكنت الحكم من توجيه ضربة عام ١٩٥٧ ، التي عانت منها الحركة الوطنية حتى عام ١٩٦٧ . وشعار الحكومة الجديدة الذي يرفعه الحكم ، ويسميه زورا وبهتانا شعار « الحكومة الوطنية » ، هو سعي لتنفيذ نفس التكتيك القديم ، للتمكن من تفتيت حركة المقاومة ، وضربها بعد ذلك وهي في حالة ضعف .

ان كل هذه الامور التي ذكرناها ، ضغوط استعملت وما زالت تستعمل ، لانهاك العمل الفدائي ، وتشتيت قواه ، حتى يصبح من الممكن ضربه ، في نفس الوقت الذي تجري فيه مفاوضات التسوية السياسية . بحيث يصح تماما القول بأن كل هذه الضغوط موظفة مباشرة في خدمة التسوية السياسية ، وهي تنفذ بأيدي الرجعية العربية بايعاز من سادتهم الامبرياليين ، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الاميركية .

ومن المؤكد أن استعمال هذه الضغوط سوف يستمر بل من المؤكد أن نطاقها سوف يتسع . ولذلك فان على العمل الفدائي أن يستعد في هذه المرحلة لجملة من المعارك في اكثر من رقعة . وهذا يستدعي منه ، يقظة ثورية دائمة لكل ما يجري على الصعيد الدولي والعربي ، وتعميقا للتلاحم بين صفوفه الذي برز بصورة مشرقة في أزمة ١٠—٢ ، ومزيدا من العلاقات الوثيقة مع الجماهير العربية ، والحركة الوطنية العربية . ذلك أن معركة التسوية السياسية ليست معركة الفلسطينيين فقط ، انما هي معركة كل التقدميين العرب . ■■



الشرارة
الجريدة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

# دروس أزمة شباط

**في العاشر من شباط والايام القليلة التي تلته دخلت حركة المقاومة ومعها الجماهير الوطنية العريضة معركة حاسمة مع النظام الاردني ، فخرجت منها منتصرة وأكثر ثقة بنفسها وقدراتها . غير ان هذا النصر التاريخي يجب أن لا يدير الرؤوس . بل يجب ان يكون حافزا لمراجعة الازمة واستخلاص العبر والدروس منها . فالحركة الثورية ، كل حركة ثورية ، تستفيد من تجاربها ، لتصحح مسيرتها وتراجع خططها ، فتنطلق بعد كل تجربة وهي اكثر تمرسا وحكمة ، واكثر شبابا وحيوية .**

مرة اخرى اثبتت الازمة الاخيرة ، ما كان واضحا من قبل ، من ان التناقض بين النظام الاردني وحركة المقاومة ليس تناقضا عرضيا او مؤقتا ، بل تناقض دائم وثابت ، يحكمه عاملان اولهما هو الموقف من الحل الاستسلامي ، وثانيهما هو مسالة ازدواجية السلطة . فقد اصبح واضحا فيما يتعلق بالحل الاستسلامي ، ان النظام في الاردن ، كغيره من الانظمة العربية اللاهثة وراء هذا الحل ، يعتبر المقاومة اداة تكتيكية في يده . فما دامت محاولة الوصول الى حل سلمي تتعثر وتظل عرضة للاخذ والرد في سوق المساومات الدولية ، فان النظام الاردني يميل الى التغاضي عن نشاط المقاومة ويعتبرها ورقة ضاغطة بيده ، يضغط بها على اسرائيل للقبول بالحل السلمي باقل ما يمكن من التنازلات من جانب هذا النظام . أما اذا اصبح الحل السلمي قريبا ومتوقعا ، فان المقاومة تصبح عقبة في الطريق ، لا بد من ازالتها والقضاء عليها ..

كذلك خلقت حركة المقاومة في الاردن حالة من ازدواج السلطة . فهناك سلطة النظام ومؤسساته من جهة ، وهناك من جهة اخرى سلطة الجماهير المسلحة وفي طليعتها حركة المقاومة . فقد مضى الى غير رجعة ذلك العهد الذي كان فيه النظام قادرا على احباط اي حركة جماهيرية واغراقها في بحر من الدم ، وأصبح للجماهير قواها المسلحة القادرة على قيادة نضالها وحمايته ، اصبحت الجماهير قادرة على ان تقول لا لمخططات النظام وأن تقولها هذه المرة بالرصاص وبالقوة المسلحة . وطبيعي في وضع كهذا ، ان يحاول النظام تطويق الحركة الجماهيرية وشلها ، ليعود نظام السلطة الوحيدة في البلد ، السلطة الوحيدة التي تستطيع ان تبت بمصائر من يسميهم النظام قطيع الرعاع ، ان لم يكن بالعصا فبالمجازر والسجون والمعتقلات الصحراوية .

ان هذين العاملين هما بالدرجة الاولى اللذان كانا وراء قرارات النظام الرعناء . فقبيل ١٠—٢ قدمت أميركا مشروعا جديدا لما يسمونه « التسوية السياسية الشاملة » وبدا أن النظام الاردني ميال لهذا المشروع . ولكن لكي يكون النظام قادرا على الدخول في مفاوضات بشان هذا المشروع ، كان عليه ان يبرهن على قدرته على تطويق المقاومة ولجمها ، لكي يستطيع بالتالي تصفيتها عندما تحين اللحظة المناسبة . ذلك أن أي تسوية سلمية تفترض اساسا تصفية حركة المقاومة ضمانا « للحدود الامنة والمعترف بها لاسرائيل » كذلك بدا واضحا للنظام قبيل ١٠ — ٢ — ٧٠ ، ان حركة المقاومة تستقطب قطاعات اوسع فاوسع من الجماهير ، وتعزز سلطتها بشكل يجعل سلطة النظام ذاتها سلطة على الهامش .

تحرك النظام واصدر قراراته السيئة الذكر فعلى ماذا كان يراهن وماذا كان يتوقع من حركة المقاومة ؟ كان النظام يراهن على تأزم العلاقات بين اطراف حركة المقاومة ، بحيث ظن أن في امكانه تحييد بعض اطراف المقاومة ليتوجه فيضرب اطرافا اخرى كخطوة أولى تتبعها خطوات على طريق تصفية كل الاطراف . كما كان يراهن على أن ترافق قراراته مع اختتام مؤتمر دول المواجهة لاعماله سوف يصيب الجماهير بالذهول لانها ستظن ان هذه الاجراءات هي من جملة قرارات المؤتمر ، فيستغل النظام فرصة هذا الذهول ليضرب ضربته ، وايضا كان النظام يتوقع أن تلجا حركة المقاومة ، كعادتها في أزمات سابقة ، الى انتظار اجراءات النظام لتحدد على ضوئها ، خطواتها وردود فعلها ، مما يتيح للنظام فرصة اكبر للتحرك بحرية .

لكن حركة المقاومة فوتت على النظام فرصة الاستفادة من خلافاتها الداخلية ، اذ سرعان ما وحدت المقاومة صفوفها ، وانشأت القيادة الموحدة واوكلت لها أمر مجابهة الازمة ، ونزلت قوات الميليشيا الشعبية تساندها الجماهير الواسعة واستولت على المدن والقرى والمخيمات ولم تنتظر القيادة الموحدة اجراءات النظام كما كان يتوقع ، بل اخذت بيدها زمام المبادرة وطالبت النظام بسحب قراراته خلال مهلة معينة والا اضطرت الى القيام بتحرك عسلي مضاد . ومنذ اللحظة الاولى بدا واضحا ان النظام خلق حالة ليس قادرا على مواجهتها ، فبدأ يرتبك ويتراجع ، واستطاعت القيادة الموحدة أن تخرج بحركة المقاومة من الازمة منتصرة .

لقد اثبتت التجربة بما لا يقبل الجدل أن حالة التمزق والخلافات التي كانت تعيشها المقاومة قبل ١٠—٢—٧٠ ، لم تكن الا نتيجة لانعدام اسس التعامل فيما بينها ولعدم وجود برنامج سياسي وعسكري محدد ومتفق عليه وملزم لكافة الاطراف ، كما أن نجاح تجربة القيادة الموحدة قد برهن على أن هذه الصيغة متقدمة على صيغ التعامل فيما بين منظمات المقاومة التي كانت سائدة من قبل ، وكذلك برهنت لجان التنسيق بين المنظمات ، التي انبثقت عن القيادة الموحدة والتي مارست عملها في كل المخيمات والاحياء والقرى ، برهنت على انها شكل من أشكال التعاون قادر على النمو والاستمرار ومجابهة الاحداث . ومن هنا يتوجب على كافة منظمات المقاومة وعلى كل الجماهير الوطنية أن تناضل دون هوادة من اجل بقاء القيادة الموحدة ولجان التنسيق ومن اجل تطويرها الى جبهة وطنية عريضة تضم كل الفصائل الوطنية المقاتلة في ظل علاقات متكافئة وبرنامج سياسي وعسكري محدد وملزم .

ولعل من أبرز دروس الازمة ، هو التفاف الجماهير حول حركة المقاومة . فالجماهير التي نزلت الى الشارع لتحمي المقاومة بصدورها ، الجماهير التي أقامت المتاريس وحفرت الخنادق .. الجماهير التي صنعت الشعارات الثورية ورددتها ، الجماهير التي دحرت كل محاولات التفرقة ونبذت كل الاشاعات المغرضة ، هذه الجماهير اثبتت انها تملك مستوى مرتفعا من الوعي وانها عماد الثورة وحارسها الامين .

وهذا يفرض على المقاومة اكثر من أي وقت مضى أن تستوعب أوسع الجماهير وتسلحها وتنظمها ، وأن تعمل باستمرار على رفع مستوى وعيها الثوري الاصيل . لكن هذا الالتفاف الجماهيري الرائع في تلك اللحظات التاريخية الخالدة ، يجب أن لا يحجب عن اعيننا جميعا ولو للحظة واحدة أن هناك ثغرة في العلاقة ما بين الجماهير والمقاومة ، حاول النظام فيما حاول أن ينفذ من خلالها ، وتعود هذه الثغرة الى جملة من الاسباب واهمها : التصرفات المسيئة التي يقوم بها بعض رجال المقاومة والتي تنم عن روح استعلائية وفوقية تحاول أن تفرض نفسها على الجماهير فرضا وأن تعاملها بذات الطريقة التي يعاملها بها رجال النظام ، وكذلك مغالاة بعض اطراف المقاومة في التاكيد على الشخصية الفلسطينية بانشاء اتحادات ونقابات ومؤسسات فلسطينية صرفة ، مما يتيح للنظام فرصة لان يلعب لعبة التفرقة ما بين فلسطيني واردني . ان هذا يتطلب من حركة المقاومة وقفة نقدية جديدة امام ممارساتها ، والوقوف بحزم امام كل مظاهر السلوك غير الثوري في صفوف المقاومة باتجاه تعزيز العلاقة مع الجماهير ، ودفع الجماهير الى اخذ قضيتها بيديها والى ان تصبح سيدة نفسها بنفسها ، وذلك بانشاء مجالس شعبية منتخبة في المخيمات والاحياء والقرى تلعب فيها المقاومة دورا قياديا ، وتكون هذه المجالس مسؤولة مباشرة عن كل القضايا والمسائل والاوضاع الجماهيرية في منطقة تواجدها ، وتعالج بصورة جماعية كل مشاكل العلاقات بين الجماهير والمقاومة كذلك يتوجب على حركة المقاومة أن تكف عن كل الممارسات التي قد تحدث انعكاسات سيئة على وحدة الشعب الفلسطيني — الاردني ، وأن تعمل على انشاء جبهة وطنية فلسطينية — أردنية تعزز هذه الوحدة التي هي نتاج تاريخ طويل من العيش المشترك والنضال المشترك ضد العدو المشترك .

ولا شك أن تجربة الازمة قد اظهرت أن أجهزة النظام من جيش وبوليس تحتوي على الكثير من المتعاطفين مع المقاومة والمؤيدين لها ، ممن يعون أن مصلحتهم النهائية الى جانب المقاومة ، وأن النظام يريد أن يجعل منهم وقودا لمطامعه ومخططاته .

ولقد أبدى هؤلاء خلال الازمة انهزامية ثورية رائعة عندما كانوا يلقون باسلحتهم لقوات المقاومة دون قتال . ولا بد من تعميق هذه الظاهرة بتكثيف الدعاية والتحريض الثوريين في صفوف الجيش والبوليس .

ان الصورة المشرقة لنضال الجماهير ابان الازمة ، يجب أن لا تجعلنا نتغافل عن بعض النواقص التي بدت واضحة جلية . ولعل أبرز هذه النواقص هو ضعف الانضباط التنظيمي في صفوف حركة المقاومة ، وهنا لا بد أن نعترف انه لا بد أن تظهر بعض الخروقات الانضباطية هنا وهناك في اوقات الانتفاضة الجماهيرية ، الا أن ذلك لا يعني أن تتغافل حركة المقاومة عن واجبها في رفع مستوى الوعي والانضباط التنظيمي . كذلك اظهرت الازمة عدم كفاية تدريب الميليشيا الشعبية وعدم تمرسها باساليب قتال المدن وعدم تحكمها باساليب ووسائل الانتفاضة ، وهذه ثغرة خطيرة لا بد من التصدي لها بسرعة فائقة عن طريق توحيد الميليشيا الشعبية وحشد كل الامكانيات المتوافرة لتدريبها تدريبا مشتركا جيدا ، ووضع كافة الخطط الكفيلة بسرعة التحرك ومرونته وفعاليته وقت الازمات .

والان ماذا بعد النصر الذي احرزته الجماهير وحركة المقاومة ؟ ان التحليل الموضوعي الذي أوردناه لطبيعة العلاقات بين المقاومة والنظام ، يوضح ان الازمة ليست عرضية ولا مؤقتة ، ومن هنا فان على المقاومة أن تتوقع فصولا أخرى من التوتر في علاقتها بالنظام . وهذا يتطلب نضالا حازما وبكل الوسائل لتثبيت سلطة المقاومة وتعزيزها ، فلا يبقى من سلطة فوق سلطة المقاومة . ■■

وجهات نظر

# المقاومتان الفلسطينية واللبنانية




**دراسة**

**من إعداد "لبنان الاشتراكي"**

هذه المحاولة كتبت قبل الاحداث الاخيرة ، وهي اذ تستشرف في الجزء الاخير منها ، خطوط ظاهرة سياسية جديدة ، لا تغفل عن أن الاستنتاج السياسي لا يكفي وحده لتحديد الموقف العملي اليومي ، فالظرف الاني عنصر آخر لا يجوز اهماله .

ل . أ .

**عندما قدم رشيد كرامي(1) استقالة حكومته في اليوم التالي لـ ٢٣ نيسان حدد المشكلة السياسية اللبنانية ، بأنها قضية مشاركة بين الطرفين اللبنانيين في مواجهة القضية الفلسطينية وامتداداتها الداخلية . وكان المتكلم انذاك يرئس وزارة نهجية تشكلت على اثر ضربة المطار في ٢٨ كانون الاول ١٩٦٨ كان انسل منها الواحد تلو الاخر ، كل الوزراء الحلفيين ، من بيار الجميل الى نصري المعلوف . بعد سبعة أشهر شكلت وزارة برئاسة كرامي نفسهيغلب عليها الطابع النهجي ، بمشاركة وسطية قوية ، وبمساهمة كتائبية ، وشمعونية غير صريحة .**

بين التاريخين : مواجهة دامية مع المقاومة الفلسطينية انتهت ، مع اتفاق القاهرة ، الى الاقرار بحرية حركة نسبية للمقاومة في الجنوب المتاخم للحدود اللبنانية — الفلسطينية المحتلة . في نيسان وتشرين الاول ١٩٦٩ ، كانت السلطة اللبنانية هي البادئة بحصار المقاومة أو ضربها ، وفي الحالتين كان الجواب الفلسطيني في المخيمات وخارجها ، واللبناني الجماهيري في الشارع ، العامل المفجر للازمة السياسية بمختلف وجوهها . مع نيسان اجتمع شمل الاطراف اليسارية في تجمع الاحزاب والفئات اليسارية والتقدمية عريض ، لم يلبث أن تفرق ليستقر على مجموعتين : جبهة احزاب تقدمية ، تضم الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي والبعث ( العراقي ) مع اطراف أخرى ، وتجمع احزاب وفئات يسارية هو حصيلة ما تبقى من التجمع العريض بعد انسحاب احزاب الجبهة .

اذا كان تعداد الاحداث السياسية العابر يشير الى مكاسب الاطراف المتصارعة وما حققته في سعيها لحل مشاكلها فان هذا التعداد لا ينبىء عن وضع اليسار اللبناني شيئا تقريبا . هل يعني ذلك أن نصف السنةالمنصرم لم يؤد الى نتائج يمكن احصاؤها ؟ بالطبع لا . ولكن تسجيل هذه النتائج يفرض الالمامبالعناصر الاخرى من الوضع ، ان لم يكن الاحاطة بها . هذا التأجيل المنهجي دليل على علة سياسية : فاليسار لم يشكل بعد « مفتاحا » لفهم الاحداث اذ أنه ما زال يدخل في حساب « ردود الفعل » التي لا تملك فسحة للمبادرة المستقاة في حدود الامكانات المادية .

## ١ — مقدمات تشرين ..

بعد صدام نيسان ، وقف الحكم اللبناني مشلولا تمنعه تناقضاته من أن يأتي بحركة :

— على صعيد التحالف الحاكم ، ادىارتباط الطرف النهجي بالعناصر المتقدمة والوطنية ، ولو من باب طائفي ، الى شله عن القيام بالاستمرار باعباء حكم بات يتطلب ضرب المقاومة الفلسطينية ومن ورائها جماهير وطنية واسعة .

— على صعيد العلاقة مع المقاومة ، لم يكن الحكم قادرا على اطلاق نسبي لحرية الحركة لان ذلك يستتبع رد فعل اسرائيلي يعجز عن مواجهته ، عدا المشاكل التي يطرحها دخول المقاومة الى مناطق لبنانية يصبح من العسير على السلطة أن تقوم بادارتها كما كانت تديرها سابقا .

— على صعيد العلاقات العربية ، لم تفد العلاقات التقليدية التي تربط الحكم اللبناني بالكتلة الرجعية . فهذه الاخيرة لا تستطيع تقديم دعم علني في وجه المقاومة لا سيما في مرحلة تقهقر نسبي افقدتها بعض مواقعها . هذا بينما تنغلق أبواب الحل السلمي وتبرز المقاومةعنصرا اساسيا في «حرب الاستنزاف» .

لكن هذه العناصر التي تتكون منها الوضع ليست متساوية في وزنها وفعاليتها . فالمقاومة تملك من الطاقات المرحلية اكثر بكثير من الحكم اللبناني وطرفه الطائفي . لذلك لم يكن من الممكن أن « يجمد » الوضع مع تجميد تأليف الوزارة اللبنانية مثلا .

لا نعلم اذا كان ادى اللقاء بين ممثلي المقاومة والسلطة اللبنانية ، على اثر نيسان، الى اتفاق بين الطرفين . لكن المؤكد هو أن ركودا واضحا في العمليات الفدائية علىالحدود اللبنانية ، تبع نيسان . بل أن نوعا جديدا من العمليات برز: فقد كانت السلطات الاسرائيلية تعلن عن اسر فدائيينأتوا منلبنان تم اسرهم على بعد ٣٠ — ٤٠ كيلو مترا داخل الارض المحتلة .. اي أن الرغبة في تفادي الصدام مع الجيش اللبناني دفعت المقاومة الى تجشم صعوبات ضخمة وباهظة كالقيام بعمليات « عميقة » تنهك المقاتلين . بالتالي ما كان يمكن لهذا الحل أن يكون دائما . فالمقاومة لا تستطيع التخلي عن الارض اللبنانية لان فيذلك تخل عن حيز هام من الحزام المحيط بالارض المحتلة ، مما يترك متنفسا واسعا وآمنا للعدو . وتنازل المقاومة عن الحيز اللبنانيتنازل سياسي قاتل لا بد أن يستفيد منه الحكم الاردني الذي يتربص بالمقاومة ، ولا يهادنها الا لاستحالة ضربها منفردا . لذلك اضطرت المقاومة لاستعادة عملياتها على الحدود اللبنانية . وكان الجواب الاسرائيلي جاهزا : قصف العرقوب ، انزال حلتا ، عملية عيترون .

لكن عمليات التأديب الاسرائيلية ، رغم الضحايا التي يتكبدها المواطنون ، تضعف السلطة اللبنانية أكثر مما تصيب الفلسطينيين. فموقف المتفرج المتنصل الدائم الذي تقفه السلطة يكشف يوما بعد يوم تخاذل الحكم وعجزه عن القيام بالمهمة الوطنية الاولى التي هي حماية الارض . هذه المهمة ، ليس في الحكم فئة واحدة ، ولو ضئيلة شاءت أن تتصدى لها . خلال الاشهر السبعة التي تفصل استقالة الوزارة الكرامية النهجية عن تشكيل الوزارة الكرامية الائتلافية ، توالت فصول مسرحية هزيلةيلعب فيها الاطراف لعبة الاستيلاء على الحكم كما يلعب الاولاد عسكر وحرامية : فالحلف الثلاثي الذي كان ينذر صبيحة كل يوم بالكشف عن كل شيء في بيان تاريخي ، اجل بيانه الموعود هذا ، المرة تلو الاخرى ، الى أن عفا عليه النسيان ، والوزراء الذين استقالوا استمروا في الحكم الى أن شكلت الوزارة من جديد فعاد بعضهم وصرف البعض الاخر ، وجنبلاط الذي بلغت به تقدميته الاشتراكية حد عدمالاشتراك في جلسة انتخاب رئيس المجلس في دورة الخريف ، رجع الى الحكم الذي سقط شهداء نيسان وتشرين برصاصه ... عندما يصل نظام سياسي الى درجة من التفكك والتحلل تغيب معها مؤسساته « الشرعية » عن دورها ، يطرح السؤال التالي : من يحكم ؟ أو : كيف يتم الحكم ؟

كنا عرضنا في الحلقة الاولى من هذه المحاولة خطوط الجواب العريضة ، كما نراها . وما يهمنا التأكيد عليه هنا هو أنأحداث تشرين الاول ١٩٦٩ ، كأحداث نيسان من السنة نفسها . في هدم وهم سياسي يغذيه التحالف الحاكم لانه يتفق ومصلحته ، ويقوم على ادعاء سيادة داخلية منفصلة عن معارك تصفية التركة الاستعمارية في المنطقة العربية. لكن لفت الانتباه الى علاقة عامة تربط الجانبين ، الداخلي والعربي ، لا يغني عن تحديد نمط العلاقة ، ومواضع فعلها ، وشكل هذا الفعل .

## ٢ — الانقطاع الفلسطيني — اللبناني

كيف أمكن بعد سبعة أشهر من ازمة الحكم ( بالمعنى المرئي ) أن يرجع الرجال التقليديون أنفسهم الى الحكم الذي طردتهم منه حركة ٢٣ — ٢٤ نيسان ؟ هل ثمة مغالاة في تقدير وقع المقاومة الفلسطينية على قواعد الحياة السياسية وتوازنها في لبنان ؟

ثمة جواب خادع لا يصح ، في راينا ، الاطمئنان له او الاخذ به ، وهو الذي يقوم على اعتبار عودة الزعماء التقليديين من بقايا التقاليد السياسية السابقة التي لا يعقل أن تنقرض بين عشية وضحاها . ان بداهة الجواب هي التي تخفي خواءه ، اذ أن يفضل الجواب تفسيره هو جدة الوضع التي لا يستطيع استمرار « الوجهاء » والاعيان حجبها والتستر عليه (★) . هذا يعني أن عودة « الوجهاء » التقليديين ، ممثلي تحالف الاقطاع السياسي مع البورجوازية التجارية — المصرفية ، ليس تكرارا محضا ، ليس ترديدا حرفيا لوضع سابق بعث حيا من جديد . فالظروف التي أوصلت الوزارة الحالية « وما تمثله » الى الحكم مختلفة « ماديا » عن الظروف التي كان يتم فيها تأليف وزارة في لبنان . أتت الوزارة الحالية بعد سبعة أشهر من تعليق الحكم ( الوزاري ) برز فيها ، وفي المواقف التي وقفتها القوى السياسية الحاكمة ، البعد الشاسع الذي يفصل بين هذه القوى ومواقفها وبين المحرك الفعلي للاحداث ، داخليا كان أم خارجيا . فتركيبها التقليدي ، والحالة هذه ، ذو دلالة جديدة تنبع من التناقض بين الحل التقليدي وجدة الوضع الذي يحاول الحل أن يحتجب عليه . لماذا لم يستطع النظام السياسي اللبناني أن يستنبط حلا اخر ؟ لماذا اضطر أن يجابه احداثا اظهرت ، بصورة لا ابهام فيها ضعف تركيبه ، بثرثرة فارغة كثرثرة رشيد كرامي ، وتارجح مفككتارجح رئيس الجمهورية وبيار الجميل ؟ وهل يشكل ذلك « حلا » ولو مؤقتا للازمة ؟

لا بد من البحث عن جواب ، من استعراض سريع للاحداث الاخيرة .

عندما تقدم الفدائيون الفلسطينيون الىجوار قرية مجدل سلم في المنطقةالوسطى من الحدود اللبنانية — الفلسطينية ، استطاع الجيش اللبناني أن يحاصر القوى الفدائية دون صعوبة : فالقوة المتقدمة كانت تقريبا عزلاء ، تحمل ذخيرة ضئيلة ، وسلاحا خفيفا ، وهي عدا ذلك ، لا تملك صلة لاسلكية مع قاعدة انطلاقها . يضاف أن تقدم قوة فدائية فيالمنطقة كان أمرا متوقعا منذ شهر تقريبا ، تذيعه عناصر من المقاتلين . اي أن السلطة كانت تنتظر الاقدام على خطوة من هذا النوع . لذلك استطاعت أن تحشد بسرعة قوى كبيرة تمنع المقاتلين من الافلات . لا ندري كيف أمكن ان تبادر قوة صغيرة دون سلاح ودون اتصال بقاعدتها ، أن تغامر بالتقدم في منطقة تسيطر عليها السلطة معرضة عناصرها ، بالتالي ، لمذبحة كتلك التي حصلت . فمهما كانت ظروف هذه المبادرة فانها تدل بوضوح على أن الذين تقدموا قاموا بخدمة جليلة .... مهزوم ما فتىء الدليل تلو الدليل على هزاله ..... وخوفه من التورط في معركة فعلية تبرز مدى التبذير الذي يعيل ، بالاضافة الى قوى الامن الداخلي ، ما سماه صحافي اجنبي « جندرمة مكبرة » . بالطبع ان حديث عرفات عن الجيوش الشقيقة لا يعني شيئا : فالفلسطينيون المقاتلون « اشقاء » لا يجوز تعريضهم للموت بلا داع جدي . ولكن الموقف الذي يفسر هذا السلوك هو أخطر ما في الامر : انه يعني أن المقاومة أو الفريق الذي قام بعملية مجدل سلم ، يتصور التقدم في منطقة آهلة بالسكان بمعزل عن أي اعداد سياسي . ما هي الخطوات التي اتخذتها المقاومة لاعداد الجنوبيين لاستقبالهم ؟ ما هو التفسير الذي قدمته لحاجتها الى المنطقة الوسطى ؟ ما هي المشاريع التي اقترحتها والتي تكفل الحد من نتائج الرد الاسرائيليعلى خطوة كتلك الخطوة ؟ ان تضامن أهالي مجدل سلم العميق مع المقاومة ، اذ دعتهم السلطة الى اخلاء القرية فرفضوا ، ان هذا التضامن لا يجعل من الاسئلة المطروحة تعقيدا لا جدوى منه . اذ أن للتضامن العفوي حدودا ضيقة لحل النزوح عن القرى التي قصفها الاسرائيليون من أبرز علاماتها . لكن ما تم في مجدل سلم ليس حدثا فريدا ، يتيما ، فالظاهرة التي سيطرت على احداث تشرين هي الانقطاع ما بين المقاومةالفلسطينية والحاجات السياسية اللبنانية المتقدمة . هذا ما حدث ، وهذا ما يجب تفسيره ومحاولة تفاديه في المستقبل ، ولا يجدي نفعا أن يلف الانقطاع بالصمت أو بالتاكيد المجرد على « ارتباط » المصلحتين . فالارتباط بحاجة الى شروط سياسية ينبغي توفرها . وبالطبع هذه الشروط ليست عواطف ملتهبة لا تلبث أن تنقلب ، كما حدث في جريدة «الانوار» التي تبيع يوميا صور البطولة ، الى حديث عن « المسلحين » أسوة بالاذاعة والتلفزيون اللبنانيين .

## ما هي مظاهر هذا الانقطاع؟

١ — اضطرت المقاومة في تصديها للسلطة، أن تقوم بعمليات ذات طابع عسكري بحت لا مكان فيها للبنانيين ، للجماهير اللبنانية ، من احتلال ينطا الى ضرب راشيا الى عملية المصنع، كانت تتم تحركات المقاتلينالفلسطينيين خارج العنصر الشعبي اللبناني . اما الحالات النادرة التي تم فيها اللقاء ، كما في بنت جبيل ، فان الفدائيين لم يطلبوا من الاهالي سوى التأييد . وهذا ما تم : تظاهر الاهالي ترحيبا ، وعادوا الى بيوتهم بانتظار الخوف من حصار الجيش وكساد الحركة الاقتصادية . أي أن تحركات الفدائيين كما تمت ( دوناعداد دعائي سابق يتجه بوضوح الى اهالي الجنوب بالذات داعيا اياهم لمساندة معركة ينبغي أن يكون لهم فيها دور محدد غير التظاهر والتأييد السلبي ) تفتقد الى ما يجعلها عنصرا مباشرا من عناصر انضاج وعي الجماهير اللبنانية في الجنوب ، ودفعها الى صمود مصمم في وجه قمع الاسرائيليين وقمع السلطة. هذه مسؤولية المقاومة . لكن هذه المسؤولية لا تؤول للمقاومة الا لان الطرف الجماهيري اللبناني مفقود . فالمقاومة عند دخولها بنت جبيل مثلا وجدت مواطنين مرحبين : فهم يرحبون بالذين كانوا يوما جيرانا على مرمى النظر ، ويرحبون ايضا بالذين يستطيعون القضاء على الجو الخانق الذي فرضه زبانية السلطة وعملاؤها على القرية وتحركات اهلها . لكن المواطنين ( والمقصود بهم بالطبع المناضلون المنظمون ) لم يلعبوا دورا ما ، لم يبرزوا كقوة تستطيع أن تعمل شيئا جديدا مع مواطنيها اهل القرية . هذا عدا أن هؤلاء ( المنظمين ) لم يعدوا لاستقبال المقاومة قبل وفودها بحملة سياسية تتناول اوضاع القرية وما يمكن ان يطرأ من تغيير عليها في ظل سلطة ضعيفة،

(★) — « جميع خطوط التشديد في هذه المقالة هي من وضع « لبنان الاشتراكي » ، ملاحظة من « الحرية » ) » .

١ — هذه الدراسةالجديدة للبنان الاشتراكي تعتبر تكملة لدراسة سابقة نشرت في «الحرية» — عدد ٤٨٥ ، بتاريخ ١٣—١١—٦٩ — بعنوان المقاومتان الفلسطينية واللبنانية .



محاولة في فهم ازمة جنبلاط "والمكتب الثاني"

# المدني الشاطر واحتواء المقاومة

**١ — كانت الصراعاتالسياسية اللبنانية تضعالقوى الشعبية دوما امام حلين يعبركلاهما عن مصالح مغامرة لمصالح هذه القوى . فكانت فيدعمها لاحد الحلين ، تسعى جهدها لان تقصي عن الحكماكثر الاطراف المتصارعة ضررا .. لكن ذلك ، غالبا ، ما ادىالى أن تدفع القوى الشعبية ذلك من مستقبلها هي : أيمننضوج منظماتها واستقلالها السياسي . ليس في الامر ،بالطبع ، قدر لا فكاك منه . فالاستفادة من التناقضات ،ولو الثانوية منها ، في صفوف التحالف الحاكم ، أمر مفروغمنه ، شرط ألا يؤدي الجهد للاستفادة، الى ضياع الفوارقبين الطرف المتقدم في التحالف الحاكم والقوى التي ينبغي أنتمثل مصالح الفئات الطبقية المستغلة — بفتح الغين — .والتشديد على ضرورة عدم ضياع الفوارق ليس مفتعلاولا هو انكار للقاء فعلي يتم أحيانا بين عناصر من تحالفينمتناقضين ، بل هو ضرورة عملية في نضال سياسي لا يغرقفي دفاع متقطع عن مصالح مباشرة ، لا يستطيع أن ينطلقمنها ليحدد وجهة عمل مستقلة تتفق مع مصالحه البعيدة .**

في الاونة الاخيرة غلبت المشاكل الناتجةعن المقاومة الفلسطينية في لبنان ، على مجمل العلاقات السياسية اللبنانية . وبداأن المقاومة في معركتها مع اسرائيل ، والقوى التي تساندها ، حركت جماهير واسعةلدعمها يصعب على الاقطاع السياسي — المحلي الطائفي ان يسترجعها ، وبالتاليبدا من الممكن أن تنتج عن حركة الجماهير المتحررة من العلاقات السياسية التقليديةفي لبنان ، وجهة سياسية تحدد مواقفها وتحالفاتها ، بصورة مستقلة نسبيا عن اطرافالتحالف الحاكم . والاستقلال النسبي لا يعني أن تسبح وحيدة في الفضاء ، بل يعني أن يقومالتحالف مع الاطراف المتقدمة ، أينما وجدت على اساس مصالح الجماهير ومطالبها هي ،أي انتكون حركة الجماهير هي الطرف الغالب في التحالف .

لكن ذلك لم يحدث،فقد دفع ضعف المنظماتالوطنية بالمقاومة الى أن تبحث عن حلفاء في صف قوى التحالف الحاكم ، كما فرض عليهاالعدو الاسرائيلي ، بضربه للقوى اللبنانية وللمطار ، أن تصبح موضوع مجابهة داخليةتنقسم فيها القوى ظاهرا ، تبعا للتكتلات الطائفية العريقة ، وقد نتج ذلك ، بصورةاساسية ، عن تفاوت بين وتيرتين في العمل الوطني . بينما كانت المقاومة ، فعلا ،تطرح قضية تحرر وطني فلسطيني ، تفرض عليه طبيعة العدو الاسرائيلي وطبيعة حلفائهمستوى مرتفعا من الشمول والتعقيد ، لتناوله مجمل القضايا المتخلفة عن التاريخالاستعماري في المنطقة العربية (نهب اقتصادي انظمة سياسية بالية ، تنظيمات جماهيريةضعيفة ... ) ، كانت الحركة الجماهيرية اللبنانية تواجه مشاكل من مستوى اخر ، اقلتقدما بكثير : العلاقات المحلية الطائفية ، الامور المطلبية المباشرة من معيشية وغيرها.. واذا كانت فئات لبنانية واسعة تعلن في مناسبات عدة دعمها للمقاومة واستعدادهاللدفاع عن بقائها واستمرارها ، فان الترابط بين ما ينتج عن معركة المقاومة من ناحية ،وبين المشاكل اللبنانية التي تواجهها النضالات اليومية الجماهيرية ، بقي ضعيفا . فما تطرحه معركة المقاومة ، ضمنا أم علنا ، هو تحرر لبنان من العلاقات الاستعمارية ونتائجهاالداخلية . والقوى التي تستطيع أن تحمل هذه المهام ينبغي أن تكون قد بنت تنظيمات شعبيةضد التحالف المسيطر على الدولة . كما ينبغي أن تكون قد حملت المعركتين ، المطلبيةوالسياسية ، الى مستوى مواجهة التغلغل الاستعماري في جميع مرافق الحياة اللبنانية. ومن البين أن لبنان لم يعرف تنظيمات شعبية من هذا الطراز . وهنا نعود لنلتقي بدورالاقتصاد اللبناني في عملية النهب الامبريالي والاستعماري للمنطقة العربية ، من ناحية ،وباستمرار البنى السياسية والاجتماعية الكابحة لتكوين الوعي السياسي ذي القاعدةالطبقية .

٣ — أدى هذا التفاوت بين المعركتينوتعايشهما ، الى علاقة متناقضة بين المقاومة والوضع اللبناني :

كان الدعم الذي قدمته فئات جماهيريةواسعة للمقاومة ولبرنامجها التحرري ، الضمني ، مشتتا لا تنتظمه اطر متماسكة تملكبعض الاستمرار الذي يمكنها من تحويل احتياط وطني واسع الى قوى منظمة ، تنتقل بالتدريجمن المجال الوطني العام الى ارساء قواعد استراتيجية تقوم عليها عملية التكوين الوطني— الاشتراكي في لبنان ( وكانت التظاهرات المرخصة ، والمآتم ، هي مناسبة خروج هذهالجماهير الى الشارع ) . بذلك يبرز الدور التقدمي ، الثوري ، للمقاومة .

— لكن خارجالمناسبات العامة ، او الازماتالحادة ، لم تكن المقاومة تجد من يمثل الجماهير سوى الاوصياء التقليديين عليها . وقداستمرت القوى التقليدية المسيطرة سياسيا ، في سيطرتها ، لان صلة الوصل بين النضال الوطني ، الذي يتم مع المقاومة ، وبين النضال الديمقراطي المطلبي ، بقيت مفقودة . فادىتعامل المقاومة مع القيادات التقليدية ، القيادات الطائفية وقيادات الاحياء ، الىترسيخها . أو على الاقلالىوضعها خارج صف الاهداف التي ينبغي أن تضرب .

فكانت الحصيلة العامة للاتجاهين أناحتفظت الصراعات ضمن أطراف الحكم بهيمنتها على مجموع التطور السياسي ، ولكن في ظروفجديدة تتميز بالتحرك الجماهيري الفعال . لذلك لم يكن من الممكن أن تستمر القوى الوسطيةأو اليمينية المغرقة ، في هذا التحالف ، فيلعب الدور الاساسي (1) . فهي لا تصلح طرفا فيالنقاش مع المقاومة من ناحية ، ومع الجماهير اللبنانية الوطنية من ناحية اخرى . عدا أن هذهالقوى ، في طرفها الشهابي ، تعاني من تقهقر كانت انتخابات ربيع ١٩٦٨ من علائمهالبارزة .

٤ — ينبغي ، فيما نرى ، فهم بروز دوروزير الداخلية كمال جنبلاط ، على ضوء السياق فوزير الداخلية لا يمثل طفرة القوى الشعبيةوالتقدمية الى المسرح السياسي اللبناني ، وليس في هذا التقدير تغافل عن الدور الهامالذي يلعبه جنبلاط ، حاليا ، في مواجهة قوى قمع ، كانت وما زالت ، وبالا على الحركةالجماهيرية . لكننا نرى أن تحديد الدور الذي يلعبه حاليا ، وامكانات هذا الدور ، يجنبناالانخراط الكامل والاعمى في صف لا يستطيع أن يحمل مصالح الفئات الاشتراكية والوطنيةوالديمقراطية بصورة تؤمن انتصار هذه

١ — هذا ، بالطبع ، في حال استمرار تحالفحاكم في ظروف توازن سلمي . وهو ما يمكن خرقه بواسطة انزال اميركي أو اطلسي ممكن.

## تابع: المدني الشاطر واحتواء المقاومة

المصالح، اذا صحت ملاحظاتنا حول علاقة المقاومة بالوضع اللبناني.

**برز دور جنبلاط جوابا على عجز الجماهير اللبنانية عن ربط متطلبات مرحلة التحرر الوطني، الذي تطرحه حاجات المقاومة، بالنضالات الديمقراطية والوطنية التي تخوضها في الداخل.**

غير أن هذا العجز، الذي يتمثل في فقدان التنظيمات الجماهيرية، لا ينفي حركة هذه الجماهير من ناحية، وهو لا ينفي بالطبع استمرار وجود المقاومة الفلسطينية نفسها وضغطها المستمر على حدود النظام المسيطر. لذلك فالسياسة الجنبلاطية، بحكم موقعها، سياسة متناقضة، وهي تشكل ظاهرة ذات مستقبل، في ظننا، لانها متناقضة.

٥ — فتناقضها ليس علة «منطقية»، انه حصيلة القوى التي تلتقي عند «برنامج» وزير الداخلية، وحصيلة مصادر هذه القوى وتاريخها.

— اذا كان جنبلاط من ضمن التحالف الحاكم فان التحديد العام على هذه الصورة لا يغني، سياسيا. فهو، الى ذلك، الطرف الوحيد الذي لا يمثل الارتباطات التي يمثلها الاخرون. ومقارنة بسيطة مع كرامي (من بطرس الخوري الى فارضي الخوة، عودا الى شركات النفط)، أو مع حماده (من العشائر الى زراعتها البريئة المفضلة) مثلا تبرز فارق الارتباط. فالقاعدة الاساسية هي الريف الشوفي وتراثه الاداري والوظيفي. واذا كانت هذه القاعدة لا تحول دون الانخراط في لعبة التوازن البرلماني، وهي ظاهرة تسيطر على التاريخ السياسي اللبناني كله منذ قرن وربع القرن، فانها لا تحول كذلك دون الارتباط العربي التقدمي، او دون الصلات مع اوساط نقابية عمالية وبورجوازية صغيرة مزارعة.. لذلك، ليست الاستجابة لتحرك جماهيري واسع امراغريبا، وان حصلت هذه الاستجابة بتردد وتعثر (اعلان الانسحاب من تظاهرة ٢٣ نيسان، تحويل المعركة الى جدل دستوري حول صلاحيات رئيس الجمهورية ...)

— من هذا الموقع يستطيع جنبلاط أن يتفاوض مع المقاومة. وهو السياسي اللبناني الوحيد الذي يحتل هذا الموقع. أي أنه يمثل المفاوض الاخير ... قبل الانزال الاميركي أو الاطلسي!

لذلك، أي لانه يستطيع أن يفاوض المقاومة من موقع ترضى به المقاومة، استطاع أن يكتل حول سياسته، فئات واسعة من مناصري العمل الفلسطيني، ومن الوطنيين بصورة عامة، وذلك في وضع محتدم لا تملك فيه القوى الوطنية وسيلة ضغط من خارج السلطة، تملك، كما أشرنا، التنظيم والاستمرار اللذين يجعلان ضغطها فعالا..

— لكن مفاوضة المقاومة تتطلب الحد من محاولات الايقاع بها. وهي محاولات تتكرر منذ نيسان ١٩٦٩، أي منذ أن اكتسبت المقاومة في لبنان قوة تهدد بها قمع السلطة اللبنانية. هذا من طرف. ومن طرف اخر لا ننس أن جنبلاط يخوض معركة سياسية لبنانية، بوسائل مستقاة من مادة هذه السياسة وجبلتها. وفي هذا الاطار معركة قديمة حاول الحلفيون عبثا تفجيرها في حلبة المجلس النيابي وخارجه، وهي معركة حصون الاقطاع السياسي — الطائفي — المحلي ضد السلطة التي حاولت طوال اكثر من عشر سنوات تفتيتهم. هذه الخلفية المستمرة (الصراع بين المكتب الثاني وعدد من كبار الطاقم السياسي) اكتسبت عبر المواجهة بين المقاومة والعناصر المولجة بتنفيذ مؤامرة تصفيتها، دفعا جديدا. فتحلقت حول الرجل الذي يعتبر مهمته الاساسية تنفيذ اتفاق القاهرة، مجموعة من العناصر التي حاربت الاتفاق بكل قواها. وليس في الامر احجية: اذا كانت هذه العناصر مشدودة أولا الى دوائرها الانتخابية وتحالفاتها البرلمانية، فمن الطبيعي أن تبدي هذا الجانب على الجانب الفلسطيني الذي لا تملك حيلة راهنة في مواجهته. مرة ثانية، دخلت المقاومة عنصرا من عناصر تمكين القوى التقليدية، وهذه المرة على صعيد النظام السياسي كله، لا على صعيد بعض الاقطاب وزعامات الاحياء.

— مفاوضة المقاومة واعطاء الدعم البرلماني الذي لا بد منه لحمة متينة. ولدى المشاريع المتتالية التي تشد كلها باتجاه تقليم اظافر المكتب الثاني والقوى السياسية التي تقف وراءه ويستخدمها: الغاء بعض المناطق العسكرية، تفكيك الجهاز المشترك، استقلال أجهزة وزارة الداخلية ومدها بعناصر جديدة.. ولا شك أن الحد من سلطة الجهاز العسكري سوف يؤدي الى خروج قطاعات اخرى على القمع المبطن، وأهم هذه القطاعات النقابات والتجمعات المحلية، (النوادي التي بدأ جنبلاط، متواضعا، معركته بها!). كما أن ذلك سوف يتيح المجال أمام وزير الداخلية لمد شبكة نيابية ترتبط به، وتعطي سياسته قاعدة برلمانية عريضة تحول بينه وبين الوقوع فريسة حلفائه الكتلويين وغيرهم..(٢).

٦ — ان الحل الجنبلاطي، الذي عددنا سريعا بعض مقوماته السياسية الظرفية، يملك مقومات ظاهرة مرحلية، نتيجة عاملين: المقاومة الفلسطينية، واستمرار الهوة بين تركيب الصعيدين السياسي والاقتصادي (وهي هوة ولدت الشهابية). واذا كان من الرجم بالغيب التصدي لمستقبل الظاهرة، اذا اكتملت، فان من الضروري التوقف عند جانب واضح يحكم نمو الظاهرة، وهو التحالفات التي يعتمد عليها وزير الداخلية الحالي.

حتى الان تبدو هذه التحالفات خليطا متنافرا من قوى بعيدة عن التجانس، قاسمها المشترك سلبي وآني. وهذا طبيعي في معركة فصل. لكن ما هي المقومات الاخرى، ذات الطبيعة المختلفة، المدخرة للمرحلة القادمة؟ ان الشتات الذي يلتف اليوم حول سياسة جنبلاط، تؤلف بينه سياسة مضادة لسياسة سابقة، لكن الشروع بسياسة اخرى سوف يصطدم بحدود القوى التي يعتمد عليها التحالف، وهي حدود بارزة منذ اليوم في مشاريع جنبلاط لترويض المقاومة الفلسطينية واحتوائها. أم تكون القوى التي سوف تنمو مع «اشاعة الديمقراطية» هي الديمقراطية البديلة؟ المشكلة هي أن نمو الديمقراطية في لبنان، في المرحلة المقبلة، مرتبط بنمو معركة التحرر الفلسطيني وبالنضال المعادي للامبريالية والاستعمار، وهي مهام لا قبل للنظام كله بها، مهما تمخض عن عناصر متقدمة تبقى في اطره. لكن هذا لا يعني اطلاقا أن معركة الديمقراطية السياسية التي شرعت سياسة جنبلاط تخوضها، ثانوية. ومن الاهمية بمكان ألا تفشل هذه السياسة لان معنى فشلها ردة «كولونيلية يونانية» نعرف التمثيل الذي مثلته بكل الوطنيين والتقدميين. في سياق السياسة الجنبلاطية مشاريع فلسطينية منها الحد من تحرك المناضلين الفلسطينيين في القطاع الاوسط، ومنها بناء مخافر على مداخل المخيمات، و «تنظيم» التنقل والمآتم ... اذا كان قطع حجة ضرب اسرائيلي جوابا على العمليات الفدائية، أمرا هاما، فان التقييد المؤقت به لا شك في مصلحة المقاومة خلال الاشهر الحرجة المقبلة. لكن ذلك ليس سوى حل مؤقت. مع اجتياز معركة رئاسة الجمهورية، سوف تعود المقاومة لتطرح على الحكم، ولكن كذلك على نفسها وعلى المنظمات اليسارية، قضية المواجهة مع اسرائيل وحلفائها.

**عندها سوف تعود قضية المجابهة مع السلطة، أيا كانت، لتطرح من جديد. ومن المهم انذاك أن تكون الفئات الشعبية اللبنانية مستقلة في تحديد دعمها وتنظيمه، عن كل اطراف الحكم، دون استثناء.**

(لبنان الاشتراكي)

٢ — ليس موقف القوميين الاجتماعيين غريبا درجة يبدو معها تهريجا. فهناك «موطئ القدم» الفلسطيني، كما يفهمونه بالطبع، ولكن كذلك، كما لا يستطيعون تجاوزه. كما أن هناك القاعدة الاجتماعية التي ينتمون اليها، من موظفين ومهن حرة، وهي قاعدة تصطدم منذ ١٩٦٦ بضيق حدود التنظيم الحالي للمجتمع اللبناني. هذا عدا ردة الفعل تجاه الملاحقة الشهابية منذ ١٩٦١.

## إمتحان تشرين

مفككة، يشكل الفدائيون في وجهها طرفا رادعا، يحد من تعسفها وبوليسيتها. والاشارة الى قرية بالذات ليس محاكمة لعناصرها السياسية المحلية. فالمنظمات السياسية اللبنانية، على صعيد لبناني، هي المسؤولة الاولى: فالمبادرة أو نقصها يرجعان غالبا الى التنظيم كله، والى قيادته الوطنية على وجه التخصيص.

٢ — ثمة وجه اخر للانقطاع هو الالتحاق الكامل. وهذا ما حدث في طرابلس وبشكل ضخم ملامح احداث منتشرة عندما أعلن فاروق المقدم تمرده، اعلنه دفاعا عن المقاومة الفلسطينية وحريتها الكاملة في استعمال الاراضي اللبنانية منطلقا. يضاف الى ذلك تصريحات عن تحويل لبنان الى «فندق» وافتقاد مقومات الوطن ... هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، اشتركت في اغلاق المدينة عناصر تقدمية وقفت الى جانب المقاومة بشجاعة لم تهن حتى الموت. لكن هذه العناصر لم تتكلم. تركت الكلام الى عبد المجيد الرافعي الذي كان يبدو انه يتحدث باسم حاملي السلاح، ينكر كل مرة تكلم فيها اشتراكه في الحركة المسلحة! اذن، كان ثمة في طرابلس انتفاضة مسلحة استطاعت أن تحرر المدينة من السلطة الشرعية التي يمثلها احد أعرق ممثلي القوى السياسية التقليدية في طرابلس ولبنان، وذلك باسم دعم المقاومة الفلسطينية. لا شك أن الحركة المسلحة ما كانت لتنجح وتستمر، بدون تغذيتها «بشتى الوسائل» من المقاومة نفسها. على من اعتمدت المقاومة؟ على أية قوى؟ مهما كانت نوايا فاروق المقدم وتصريحاته، فانه لا يستطيع أن يمثل اكثر من خصم عائلي لرشيد كرامي، يناصبه خصومة تجمعهما على صعيد سياسي مشترك. يبدو ذلك في الصلة التي تربط المقدم بـ «رجاله»، في «تحرر» المقدم من الافكار المحددة والعلاقات السياسية المنظمة. لذلك لم تلبث هذه الانتفاضة أن تحولت الى سيطرة عنصر مسلح على جزء من مدينة راضخة أو مؤيدة. والى جانب هذا العنصر عناصر اخرى تتقاسم معه وان بمعزل عنه، اقساما من المدينة تحشد فيها مسلحين تربطها بهم علاقات من نوع لا يختلف، نوعا، عن علاقات المقدم بمسلحيه، وان كانت ذات منشأ مختلف (فالمقدم ورث، أما العناصر الاخرى فهي عصامية). باسلوب اسياد الحرب وان بشكل متواضع وضمن الشرعية التامة، غدا دعم المقاومة عملا عسكريا على غرار عمل المقاومة نفسها

مع فارق اساسي هو أن ضغط المقاومة ذو دلالة سياسية مباشرة، هي: اقتحام حكم رجعي في معركة يرفضها، ولا بد له من تحمل نتائجها. أما العمل المسلح في طرابلس فيفتقد الى دلالة سياسية يستطيع هو أن يستغلها ويدفع بنتائجها في وجهة يحددها. لما كان الجانب السياسي هو ما لم توله الحركة عنايتها (لم يكن ذلك في مقدورها)، استطاعت الاطر السياسية اللبنانية التقليدية أن تتلقف الحركة المسلحة هذه، وتحولها الى اقطاعات مؤقتة تقوم على الولاء الشخصي — العائلي.

بذلك هضمت الاطر السياسية اللبنانية التقليدية حركة قامت على محور سياسي يحمل عوامل تفكيك هذه الاطر ذاتها (راجع «المقاومتان» — الحرية، عدد ٤٨٥).

وليس في الامر معجزة: **فالجانب العسكري اذا لم يخضع لتخطيط سياسي محدد ينفذ «بوسائل اخرى»، كما كان يردد لينين بعد كلاوشفيتز، اضطر أن ينفذ السياسة الفعلية المسيطرة، أي سياسة الفئات الحاكمة. لذلك لم تستطع انتفاضة طرابلس أن تخرق الجدار السياسي التقليدي: لم تمسك فئات جماهيرية بمقاليد الحركة، لم تبرز مطالب جماهيرية، لم يمارس نمط مختلف**

### من العلاقات السياسية ...

على أساس ممارسة كهذه لم يصعب على رشيد كرامي أن يسترجع مكانه السابق وأن يستمر في لعب الدور «الوطني» الذي يضطلع به منذ سنوات. كانت حصيلة التجربة الطرابلسية أن بدا العامل الفلسطيني منفيا على الحدود، عاملا قويا عاما لا يملك أن يدخل الحياة السياسية اليومية لينظمها على قواعد متقدمة، فيترك القواعد السابقة قائمة رغم تخلفها، واعاقتها المساهمة الفعالة في الحركة الفلسطينية. ويتركها قائمة رغم الازمة العميقة التي تهزها، لان ازمة القواعد السياسية المتخلفة لا تعني زوالها، وانما امكان هذا الزوال. فالزوال الفعلي يتطلب شرطا اساسيا ثانيا هو استعداد القوى المتقدمة التي تقف في وجه التحالف الحاكم لقيادة حركة تغيير ترسي قواعد جديدة متقدمة. وهذا ما لم يحصل.

فالقوى المتقدمة، هنا أيضا، لم تظهر، لم تقم بالدور الذي ينبغي أن تقوم به (في منظار عملية التغيير التي تتبناها نظريا). فانكفات المقاومة مستعينة بالقوى المتوفرة.

«البقية في العدد القادم»



وثائق




ملف خاص عن الملتقى الفكري العربي بالخرطوم

٢

**تتابع «الحرية» في هذا العدد نشر مقتطفات مختارة من محاضر الجلسات الرسمية للملتقى الفكري العربي الذي عقد في الخرطوم في ١٥ — ٢٢ اذار الماضي بدعوة من الحكومة السودانية.**

**و «الحرية» رغبة منها في اطلاع القارئ على ما جرى من مناقشات في هذا الملتقى، نشرت في العدد السابق مقتطفات مختارة من محاضر الجلسة الثانية التي كان موضوعها «الارضية التي تتحرك منها الثورة العربية».**

**وفي هذا العدد ننشر مقتطفات اخرى من محضر الجلسة الخامسة التي كان موضوعها «قوى الثورة العربية».**

**ملاحظة: لقد جرى اختيار هذه المقتطفات على اساس أن تكون تعبيرا عن مختلف وجهات النظر التي عرضت ممثلة لمختلف التيارات الفكرية والسياسية.. والمقتطفات المختارة لم يجر عليها أي تعديل سوى تصحيح بعض الاخطاء اللغوية أو المطبعية، واضافة تعريف للذين وردت اسماؤهم في المحضر الرسمي:**

### السيدة فاطمة أحمد ابراهيم: (الحزب الشيوعي السوداني):

تواجه الثورة العربية تحديات داخلية وخارجية، وتتمثل التحديات الداخلية في التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري من جانب، ومحاولات الرجعية ومؤامراتها لصد الثورة العربية وسد الطريق أمامها، وتتمثل التحديات الخارجية في الامبريالية العالمية وقاعدتها اسرائيل. ومواجهة هذه التحديات بموضوعية وثورية هي الضمان الوحيد لاستمرار الثورة وانجاز مهامها. وهذا يضع قوات الثورة أمام قضية عامة ظلت، بكل أسف، شعارا يرفع كلما احتدم الصراع بين قوات الثورة، وهي قضية تلاحم هذه القوات وتنحية التناقضات بينها على اساس انها تناقضات ثانوية حتى تتمكن موحدة من مواجهة التناقض الاساسي بينها وبين الرجعية وبين الامبريالية العالمية والصهيونية. وبدلا من ذلك ظلت قوات الثورة في العالم العربي تتطاحن فيما بينها وتفتح بذلك ثغرة أمام الرجعية والاستعمار. لقد اتخذت الثورة العربية الاشتراكية استراتيجية لها، ولكنها حتى الان لم تتخذ النظرية الاشتراكية العلمية مرتكزا فكريا لها، مما ادى الى اثارة الغبار حول مفهوم الاشتراكية والى احداث تشويش فكري واسع اغرق قوات الثورة نفسها وصرفها عن مهمتها الاساسية. فتارة نسمع عن الاشتراكية العربية، وتارة عن الاشتراكية الافريقية، وتارة عن الاشتراكية الاسلامية، والى اخره من الصفات والاسماء التي أطلقت وتطلق على الاشتراكية. وهكذا، وبدلا من أن تتجه الانظار والمجهودات الى استنباط الاسلوب الملائم للواقع العربي لتطبيق الاشتراكية، شدت الى اختلافات وهمية حول أنواع من الاشتراكية يقف الواحد منها في مواجهة الاخر، ووسط هذا الضباب ضاعت حقيقة هامة.. وهي أن الاشتراكية هي واحدة بقوانينها وأسسها العلمية، وانما الاختلاف ياتي في التطبيق فنجد اسلوب التطبيق السوفياتي والكوبي والصيني والعربي ... الخ.

هذا من ناحية، وهنالك ناحية اخرى هامة أود التعرض لها، وهي قضية المرأة كقوة ضمن قوى الثورة. فالمرأة التي تتعرض لاضطهاد مزدوج كأنثى وكعاملة وموظفة وفلاحة تمثل جزءا هاما من قوى الثورة ورصيدا ثوريا للطبقة العاملة، ولكننا نجدها في اغلب البلدان العربية قد تحولت الى رصيد مؤقت للقوى الرجعية لعوامل تتعلق بتخلفها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري من ناحية وللنفوذ البورجوازي على منظماتها من ناحية أخرى. فالبورجوازية في كثير من البلدان العربية قد تبنت قضية المرأة وقامت بالمبادرة ببناء الحركة النسائية وقد ترك هذا اثره على الحركة النسائية في هذه البلدان اذ أصبحت قيادتها في يد البورجوازية وحصرت نشاطها بينهن وانعزلت بذلك عن جماهير النساء، واتسم نشاطها بالصبغة الاصلاحية والاهتمام بقشور المدنية ومظاهر التحرر دون جوهره. وسيطرة نساء البورجوازية على المنظمات النسائية ادى الى حرمان جماهير النساء والعاملات من جني أي تجارب في هذه الناحية، وهذا يتضح بصورة ملموسة في الجمهورية العربية المتحدة، فلا زالت نساء البورجوازية يسيطرن على الحركة النسائية في حين لا زالت الجماهير والنساء العاملات في مرحلة البداية ومحاولة اولية لتنظيم أنفسهن وهذا ما جعل المرأة في الجمهورية العربية، لا سيما العاملات، لا يلعبن دورهن كاملا في دعم الثورة والاشتراك الكامل في البناء الاشتراكي. ان النساء يمكن أن يلعبن دورا كبيرا في دفع الثورة العربية.. فالمرأة هي الام التي تنتج وتكيف العنصر البشري.. الانسان هو اغلى رأسمال.. وكعاملة وفلاحة وموظفة تلعب دورا كبيرا كجزء من هذه الفئات، وقوات الثورة جميعها، وعلى رأسها الطبقة العاملة، مطالبة بتهيئة الظروف الضرورية لتقوم بدورها كاملا. ان قضية المرأة هي جزء من قضية الاضطهاد الطبقي، وهذا يحتم على الطبقة العاملة أن تعمل على مساعدة النساء العاملات من انتزاع قيادة الحركة النسائية والسير بها في الطريق الديمقراطي السليم الذي يخدم قضية المرأة وينتشل جماهير النساء من هوة التخلف ويدفع بهن الى المساهمة في الانتاج والبناء الاجتماعي، وتتحول بذلك الحركة النسائية من حركة ارستقراطية الى حركة نسائية جماهيرية ديمقراطية واسعة، ولخلق مثل هذه الحركة النسائية لا بد من نشر التفسير العلمي الذي قدمته النظرية الماركسية لقضية المرأة، ومحاربة الفكر البورجوازي الذي يسعى الى طمس معالم قضية المرأة.

ولا بد لي هنا من أن أشير الى الخطأ الجسيم الذي وقعت فيه بعض احزاب الطبقة العاملة بحصر جهودها في تكوين منظمات نسائية سياسية تابعة لها بدلا من مساعدة النساء العاملات لتنظيم النساء في منظمات اجتماعية ديمقراطية مستقلة تخدم مصالح النساء العاديات، وتعالج مشاكلهن اليومية التي يعشن فيها ويلمسنها. وكانت النتيجة أن ظلت هذه المنظمات ضيقة ومحصورة في العناصر التقدمية والمتقدمة سياسيا لانها اصطبغت بصبغة معينة، ولانها خلقت تنظيما متقدما لا يناسب وضع المرأة المتخلف ولا يناسب المرحلة المعينة للحركة النسائية، كما انها تعرضت لضربات الرجعية بصفتها جزءا من هذه الاحزاب.. وشكرا.

### السيد عبد الرزاق حسن (ج. ع. م.) (الاتحاد الاشتراكي العربي):

ستكون كلمتي مختصرة، الى حد كبير وساحاول أن أضع بعض الاسئلة او بعض النقاط لعلها تجد استجابة من حضراتكم في النقاش لانني أعتقد أن الوضع هو ليس الدخول في متاهات فلسفية ولكن في محاولة وضع الحلول للمشاكل التي نواجهها.. فالنقطة الاولى وهي التي يقوم عليها الموضوع هي قوى الثورة العربية ويحتاج الامر منا الى تحديد قوى الثورة العربية.

وقوى الثورة العربية، أي قوة، أي ثورة، هي القوى التي يهمها اساسا التغيير المادي الذي يؤدي الى التحرير والانطلاق واستغلال الطاقات المادية والبشرية وحسن توزيع هذه الطاقات.

هذه هي القوى التي يهمها التغيير، ولكن هل أن معرفة قوى الثورة نفسها ووحده، كاف لاحداث التغيير، أم انه يجب أن تكون هذه القوى ذات فاعلية؟ ان معرفة القوى لا تكفي لاحداث التغيير، كما أن معرفة وجود خامات في أي بلد عربي لا تكفي لتطوير هذا البلد ولكن يجب أن تتحول هذه القوى الى طاقات عاملة.. والقوى في المجتمع العربي يمكن تقسيمها الى قسمين:

القوى الثورية التقليدية وهي العمال والفلاحين، وعلى مدار التاريخ كانت هذه القوى هي المطالبة بالتغيير والتي تعمل على التغيير، هذه القوى يمكن اعتبارها قوة كامنة احيانا قد تكون ذات فاعلية وقد تكون غير ذات فاعلية، وهذا يتوقف على امكانياتها في العمل، فهي ثورية لانها راغبة في التغيير وبالتالي لا يمكن أخذ المسألة على علاتها، ولقد اثارت لنا الزميلة فاطمة ابراهيم مسألة مهمة جدا تتعلق بنصف الطاقة الموجودة في المجتمع وهي المرأة، وهي طاقة مستضعفة، ومع ذلك لا تلعب دورا جديا في عملية التغيير.

ليس هذا فقط، ولكن حتى بالنسبة للطبقات العاملة والفلاحية فكثيرا ما نجد انه نتيجة تخلفها، يستغلها البعض كعناصر للقوى المضادة، وبالتالي يجب ألا ناخذ القضية على علاتها، بمعنى أن كون الانسان عاملا أو فلاحا أو مضطهدا بشكل او باخر، هو وقود للثورة ولكن هو طاقة من الممكن تحويلها لتكون طاقة ثورية.

العنصر الثاني في القوى الثورية في المجتمعات النامية الحديثة، التي نعبر عنهم بالمثقفين الثوريين ورأس المال الوطني والجنود، هذه القوى تختلف في طبيعتها ووصولها الى السلطة.. أحيانا يخلق بعض المشاكل في حالة عدم وضوح الرؤية او عدم وجود فلسفة واضحة المعاني. بمعنى أن انفرادها بالسلطة دون اشراكها لاصحاب المصلحة الحقيقية وهم الطبقة المستضعفة التي يهمها التغيير، يخشى أن يؤدي في كثير من الاحيان الى نوع من التقوقع أو السيطرة، وهنا كثيرا ما نجد بعض هذه القوى حينما تصل الى السلطة تحاول أن تبرر وجودها ليس بفلسفة واضحة المعالم، ولكن بفلسفة عبارة عن شتات من أفكار، ومن فلسفات خيالية ونظريات اصلاحية وذلك بصرف النظر عن تغير الظروف المادية والاهداف العامة.

لا أريد أن أستطرد كثيرا في هذا الموضوع ولكنني أنتقل الى مسألة اخرى هي مشاكل التطبيق التي تواجهها القوى الثورية، وهي ترتبط ايضا بالتكوين العام الذي يعيش فيه مجتمعنا العربي.

والتخلف الثقافي والفني قد يؤدي حين تصل بعض الفئات الثورية الى السلطة الى تمكين الفئات ذات الثقافة والمستوى الفني من الوصول الى المراكز الحساسة واستغلالها للسلطة بل واحيانا الاساءة الى الحكم الثوري في النهاية.

## تابع .. قوى الثورة العربية

النقطة الثانية هي أن عدم وضوح البرامج او الفلسفات يؤدي الى وجود شطحات أو الى اتخاذ اجراءات انفعالية غير مدروسة تؤدي في كثير من الاحيان الى مشاكل تضر حركة الثورة ، الا أن بعض هذه الخطوات قد تكون في اتجاه الثورة وانما يؤدي عدم دراستها الى انها قد تؤدي الى حدوث مشكلة بالنسبة للحركة الثورية نفسها .

النقطة الثالثة وقد لمسها الكثيرون في البلدان العربية هي المناقشة التي كثيرا ما دارت حول اهل الثقة واهل المعرفة ، وما تؤدي اليه هذه التفرقة من حساسيات بمعنى تفضيل فئة في المجتمع على فئة اخرى لاسس غير واضحة المعالم قد لا يفيد حركة التطور نفسها ، وهذا الامر يؤدي احيانا لبعض القيادات ان تصل الى السلطة ، الى وضع بعض العناصر التي لم تنم النمو الكافي فكريا وعلميا في مركز السلطة، وايضا نتيجة عدم الوضوح نجد اننا كثيرا ما نحاول أن نسترضي الجماهير والتمسك ببعض القيم الحديثة نتيجة لاننا لا نجد ما ننادي به وما يوضح ما اذا كانت هناك نقطة قوة أو ضعف فيما يتعلق بتتبعها للجماهير ، والامر في منتهى البساطة ، ان تصور كل ما تجمع عليه الاغلبية أمر صحيح ، يؤدي في كثير من الاحيان بالناس الى أن تسأل بعد مدة ، ماذا فعلنا ؟ وماذا حدث من التغيير ؟ انهم يوافقون على الامر في مرحلة ، ثم في المرحلة الثانية يتساءلون ماذا حدث ؟ ولماذا كان يحدث التغيير ؟

ان كثيرا من الثورات كانت تصل الى الحكم احيانا عن طريق الصدفة ، وليس بناء على دراسة متكاملة .. واذا اردنا أن نكون أكثر صراحة ، لم يكن لها المقومات الكافية للنضج الاجتماعي أو دراسة الوضع الاجتماعي واهدافه .. من الممكن أن نجمع على طرد العدو — وان كان هذا لا يكفي — وقد قيل في يوم من الايام انه يكفي أن نطرد العدو لنضمن حل المشكلة ، ولكن هذا لا يحدث لانه كثيرا ما تكون بعض القوى في مراكز ضعف مما يحد من حركتها اكثر مما لو كانت في العهود الاجنبية .. ونرجو أن نكون صرحاء في هذا .

ومن ضمن المشاكل ايضا حداثة عهد الثوريين الوطنيين بالسلطة مما يؤدي الى وقوعها في براثن العناصر البيروقراطية التي يهمها تشكيل الحكم الجديد في نفس الاوضاع القديمة على اساس عدم درايتهم بممارسة السلطة او القيادة ، وعلى ذلك توقع الكثير من القادة في مشاكل كبيرة .

وبشكل عام هناك المشكلة العامة وهي التي تغلف هذه العملية كلها ، وهي ضعف اللقاءات بين القيادات والقوى العاملة في البلاد العربية احيانا ، مما ادى الى التركيز على القضايا المحلية نتيجة لعدم وضوح الرؤية في البلاد العربية ، لذلك فهي تركز على المشاكل المحلية دون ادراك للمشاكل العالمية ، وهذا يؤدي الى وجود انفصام واختلافات بين القوى الثورية في البلاد العربية احيانا اكثر مما يجب ، مما يؤدي الى سهولة ضربها وكلنا نعيش هذا الواقع . وليس هناك شك في أن القوى الثورية تواجه باخطاء في التطبيق، ولكن المسالة تحتاج الى وضوح، ومن هذا كيف ننظم القوى الثورية ونجعلها اكثر فاعلية حتى تقل اخطاؤها ، فهل يمكن أن يتم ذلك عن طريق تشكيل جبهة وطنية تمثل عناصر الثورة ، وما يخشى من أن يؤدي ذلك الى وجود تناقضات في التنفيذ تحدد فاعلية هذه القوى ، أو هل يكون هناك تنظيم واحد على ما قد يعنيه ذلك من وجود تناقضات داخلية ومحاولة ايجاد سياسة استرضائية لمختلف العناصر مما يؤدي احيانا الى أن العوامل كلها لن يكون لها الفاعلية وتخلق نوعا ما من الجمود ، وفي النهاية هل يمكن وجود معادلة تضم المجموعات الثورية في البلاد العربية ، فتتفق على برنامج موحد يمكن تنفيذه على الاقل في مرحلة ما نحقق فيها الاهداف التي نعمل لها .

والمشكلة الحقيقية التي تواجه الثورة العربية هي تفككها ، وهذا التفكك ليس بين كل بلد عربي واخر فقط وانما داخل كل بلد عربي . ولقد لمست كيف يرى البعض تصفية أوضاع معينة دون أن يقترح وضعا بديلا ذا فاعلية ، وضع جديد يجد استجابة جماهيرية ولا يكفي في هذا أن نوجد ايديولوجية ، وهذا يتم مع الاسف في الوقت الذي تكسب فيه العناصر المضادة للثورة بعض العناصر اليها ، وبينما تتطاحن القوى الثورية وتلقي الاتهامات على بعضها البعض ، تقوى القوى المضادة وتكسب بعض القواعد الثورية نفسها لمجرد وجود اخطاء نحاول كشفها .

والمشكلة الحاسمة التي نواجهها ايضا هي البطء والتلكؤ في اتخاذ القرارات التي تعين على التغيير ، وفي تصوري أن عملية التغيير لا تحتاج الى قرارات فحسب ، وانما الى اعادة تشكيل العلاقات في المجتمع بالشكل أو الوضع الذي يمكن القوى ذات الفاعلية الاكبر الى القوة او المراكز التي تمكنها من العمل . وانني أؤيد المسالة التي اثارها الاخ الريماوي ، فان لها اهمية كبيرة جدا ، ولو اننا ابتدأنا ننتبه اليها ، وهي حسم خلافات مجموعات الاقليات، ونحن سعداء بحل المشكلة الكردية .  «تصفيق»

ولكن هذا يصور لنا اننا يجب الا نكون كالنعام نتجاهل وجود خلافات ومشكلات ، واذا كانت هناك مشاكل تعم بعض القوى فيجب أن نبحث عن حلول لها حتى نمكنها من الحركة وشكرا .  «تصفيق»

### السيد نايف حواتمه : ( الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ) :

أود أن ابدي بعض ملاحظات اولية على ما طرحه الزملاء ..

ان تحديد قوى الثورة العربية لا يمكن ان ياتي وليد نزعة ذاتية أو رغبات خاصة ، فبعضها ، بالضرورة ، وليد رؤية لطبيعة الثورة العربية في هذه المرحلة ، ووليد تجربة وممارسة لتحديد الخط الفاصل بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة ..

ومهما اختلفت التعبيرات التي تصف طبيعة الثورة بأنها ثورة قومية وحدوية اشتراكية ديمقراطية أو ثورة وطنية ديمقراطية، فبالضرورة فان الثورة الوطنية تحمل في احشائها صورة تحقيق الوحدة القومية لشعوب الامة العربية في دولة عربية واحدة .

ان تحديد القوى المناضلة من أجل الوحدة القومية والحريات الديمقراطية الثورية وانتزاع الاستقلال الاقتصادي والسياسي والاستقلال عن السوق الراسمالية العالمية كان من الممكن ، لو كانت حركة الثورة العربية على اطلاع ثقافي وايديولوجي وسياسي واحد، بتجربة شعوب البلدان المتخلفة في اسيا وافريقيا وامیركا اللاتينية ، وكان من الممكن أن تريح نفسها من انتظار ثلاثين عاما من التجربة والخطأ حتى تحدد من هي قوى الثورة العربية ومن هي قوى الثورة المضادة .. ولكن غياب الرؤية الايديولوجية عن قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية في بلد متخلف وفي عصر تصفية الاستعمار والامبريالية وانتشار الافكار الاشتراكية ، غياب هذه الرؤية الذي تتحمل مسؤوليته جميع فصائل حركة التحرر الوطني العربية ، وبشكل خاص الحركة الشيوعية في منطقتنا ، اذ انها هي قبل غيرها كانت المطالبة بتعميم الثقافة الثورية في صفوف الجماهير بحكم امتلاكها لراية عامة وعريضة أسمها الماركسية اللينينية ، ولكن صور الرؤية الخلاقة لموضوع الماركسية اللينينية في بلد متخلف لم يمكن الحركة الشيوعية من أن تعمم الثقافة الثورية الملموسة انطلاقا من فهم تجربة الثورات الوطنية الديمقراطية في البلدان المتخلفة ، وبالتحديد في الصين والهند الصينية وكوبا .

ان تحديد قوى الثورة فرضته ظاهرة اساسية في البلدان المتخلفة ، هي ظاهرة الاستعمار كاعلى مراحل الراسمالية وظاهرة الامبريالية كاعلى مراحل الاستعمار .

لقد ارتبط بظاهرة الاستعمار والامبريالية تشكيل خارطة التكوين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدان المتخلفة في اسيا وافريقيا وامیركا اللاتينية طبقا لمصالح السوق الراسمالية العالمية ومتطلبات هذه السوق ، أي — بعبارة أخرى — تحويل اقتصاد البلدان المتخلفة الى اقتصاد مهمته تصدير المواد الخام وتسويق واستيعاب السلع الاستهلاكية المصنعة في السوق الراسمالية العالمية .

هذا الموقف الاستعماري والامبريالي هو الذي تحكم في درجة تطور شعوب البلدان المتخلفة اقتصاديا ، وبدلا من أن تلعب البورجوازية الاوروبية المستعمرة لهذه الشعوب الدور الذي لعبته في اوروبا في تحطيم الطبقة الاقطاعية في اقطارها وتصنيع البلاد ، فقد حافظت على البيئة الاقطاعية في البلدان المتخلفة ، كما أن حاجة سوقها العالمية فرضت بالضرورة مساعدة التكوينات البورجوازية واعطتها خاصية التكوين البورجوازي في اوروبا، تكوينا بورجوازيا من طبيعة طفيلية لعب دور الوسيط بين السوق المحلية والسوق الراسمالية العالمية . ومن هنا ارتبطت البورجوازية منذ شهورها الاولى ، ارتباطا مصلحيا وعضويا بالسوق الراسمالية العالمية وعزلت دورها الوطني والديمقراطي بنفسها رغم أن هذه البورجوازية في بلادنا نادت طويلا بالوحدة العربية وقاتلت تحت شعاراتها لتستغل هذه الشعارات وهذا الطموح للشعوب العربية في دولة قومية واحدة ، في خدمة اغراضها الطفيلية المرتبطة بالاستعمار ، ولعبت دورا معاديا للوحدة العربية والوحدة القومية للشعوب العربية ، لان هذه الوحدة القومية هي بالضرورة موجهة ضد مصالحها الطبقية وارتباطاتها الاستعمارية .

هذا الموضع الذي عاشته البورجوازية الكبيرة متحالفة مع الاقطاع والاستعمار — على حد تعبير الميثاق المصري — هو الذي حدد دورها من قضية الثورة الوطنية الديمقراطية ، واذا شاء الدكتور الريماوي ، من الثورة القومية الوحدوية .





# • مناقشة حول التحالفات الطبقية في الثورة العربية

بين ممثلي : الحزب الشيوعي السوداني
الاتحاد الاشتراكي العربي
الجبهة الشعبية الديمقراطية
حزب البعث العربي الاشتراكي

في ظل هذه الاوضاع التي حكمت العلاقة بين البلدان المتخلفة والسوق الراسمالية العالمية ترعرعت ونشأت طبقة بورجوازية صغيرة لتمارس دورا غير الدور الذي مارسته هذه الطبقة في البلدان الصناعية حيث أن هذه الطبقة في البلدان الصناعية لعبت في البلاد الاوروبية صراعات وانحازت الى البورجوازية الصناعية ، والتحمت معادية الطبقة العاملة ، بينما في بلادنا فان الاقطاع والبورجوازية الكبيرة متحالفة مع الاستعمار رفضتا اعطاء هذه الطبقة دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مما دفعها بالضرورة الى اتخاذ مواقف وطنية وقومية معادية لهذا التحالف الطبقي الاخر المستغل .

وفي ظل غياب الثورة الصناعية عن بلادنا والتنظيمات الثورية القادرة على استنهاض هم كافة الطبقات المناضلة من أجل الوحدة وتصفية الاستعمار والاقطاع .. في ظل غياب مثل هذه التنظيمات الثورية التي تستنهض هم هذه القوى التنظيمية تمكنت البورجوازية الصغيرة أن تصل الى السلطة ، وأن تنفرد بها لتفرض ديكتاتوريتها الخاصة باسم ديكتاتورية الشعب العامل وتحالف قوى الشعب العامل .

كما أن علينا أن نلاحظ خاصية أخرى من خصائص البورجوازية الصغيرة ، فكما أنها طبقة انتقالية لا تستطيع أن تبقى طويلا في موقع المراوحة مع الذات ، بل عليها اما أن تنقسم على نفسها أو تعلن انحيازها لمعسكر الثورة المضادة . واذا لم تتمكن من استنهاض هم التنظيمات العاملة والفكرية فقد استنجدت بالجيوش عن طريق المؤامرات التي تجيد استعمالها البورجوازية الصغيرة لتصل الى السلطة مستعينة أيضا بالجيوش ومحاولة القيام بعملية تقنين أي اندفاعات ثورية في الجيوش ضمن برنامج البورجوازية الصغيرة .

فالبورجوازية الصغيرة بأفقها ، لها برنامج محدد ولكن هذا البرنامج لا نستطيع الابقاء عليه بحكم التطورات التي تحدث في صفوف هذه الطبقة ، فقطاع منها يعيش حياة بورجوازية ملتحقة بالبورجوازية التقليدية المعروفة ، وقطاع اخر يقف في منطقة الوسط منتظرا تطورات الاحداث ليعلن انضمامه الى الجناح الاخر ، وقطاع ثالث تحت ضغط الحركة العاملة والفلاحية وبحكم نزعته الثورية المعادية لاعداء الثورة الوطنية الديمقراطية الوحدوية هو اقرب الى مواقع العمال والفلاحين الفقراء ، والانحياز الى مواقعهم .

ومثل هذه العملية في صفوف الطبقة البورجوازية الصغيرة لا يمكن أن تقع الا تحت ضغط الطبقات العاملة والفلاحين الفقراء والجنود ، ومثل هذا الضغط لا يمكن أن يقع في ظل عمليات من التدجيل الديماغوجي التي تمارسها البورجوازية الصغيرة ناطقة ونيابة عن جميع طبقات المجتمع الثوري العاملة من أجل الثورة الوطنية الديمقراطية ، ومن أجل ذلك كان لا بد من فهم طبيعة التعامل في منطقتنا مع تجارب البورجوازية الصغيرة ، فامام هجوم قوى الثورة المضادة ، وبشكل خاص هجوم الاستعمار الجديد الذي يتخذ اشكالا مختلفة عن الاستعمار القديم ، كثير من الانظمة البورجوازية الصغيرة لم تستطع ان تقف في وجه هذا الهجوم ، لان من طبيعتها ايضا عدم الانفتاح على الجماهير العريضة والتعامل معها بافاق ديمقراطية ثورية ، لان مثل هذا التعامل يفتح المجال فعلا للنقطة التي أثارها الاخ هيشيل كامل اذ أن مثل هذا التعامل يفترض بالضرورة صمود قوى الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء بصفتهم الاكثرية في المجتمع على راس وقمة الهرم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فيه .
ولذلك ترفض البورجوازية الصغيرة التعامل الديمقراطي الثوري مع الاغلبية الساحقة من جماهير الشعب . فهذه البورجوازية الصغيرة عندما هددت بهجمات الاستعمار الجديد لم نتمكن في كثير من بلدان اسيا وافريقيا وامیركا اللاتينية من الصمود لرفضها التحالف مع أوسع جماهير الشعب كما حدث في اندونيسيا ، وغانا ، ومالي ، وما يمكن أن يتبع ذلك . كما أن هذه الاوضاع ذاتها مطالبة بالضرورة في بلدان اخرى بتغيير مواقعها بالانفتاح الديمقراطي الثوري على جماهير العمال والفلاحين الفقراء كموقف افقي ، وعلى القوى المنظمة المعبرة عن مصلحة العمال والفلاحين الفقراء بتنظيمات سياسية ونقابية كتعبير رأسي للعمال والفلاحين مطالبة بهذا الموقف لتتمكن فعلا بهذا التحالف الثوري الذي تحتل فيه البورجوازية الصغيرة حجمها الحقيقي في قاعدة الهرم اجتماعيا ، ويحتل قطاعها التقدمي حجمه الحقيقي أيضا في قيادة التحالف الثوري ، وتتمكن بالتالي من صياغة برنامج جديد منسجم فعلا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعسكريا مع مصالح الاغلبية الساحقة من المجتمع لا مع مصالح الاقلية في هذا المجتمع ، والا فان هذه الانظمة ستدخل مرحلة شاقة وعسيرة ، تعيش حياة بيروقراطية ، وكما أنها تعيش حياة تضعف دورها الثوري في المجتمع ، وتضعها في افق ثوري صارم أمام هجوم الرجعية والاستعمار الجديد من الخارج، وهجمات قوى الثورة المضادة من الخارج ، لا تستطيع الصمود طويلا ، لان الصمود يتطلب فعلا وضع تحالف الفلاحين والعمال والبورجوازية الصغيرة في صيغته الحقيقية : تحالف في صالح برنامج الاكثرية ، وفي ظل قيادة الاكثرية من أجل قيادة جماهير شعبنا في معركته المناضلة ضد الصهيونية ممثلة في دولة اسرائيل ، وتصفية هذا الكيان العنصري التوسعي العدواني وضد الاستعمار والامبريالية ، وضد الطبقات الرجعية المرتبطة بالاستعمار والامبريالية .. هذه القوى المضادة التي تقف في وجه قضية الامة العربية نحو تحقيق اهدافها في الثورة الوحدوية الديمقراطية كمرحلة متقدمة مع قضية الثورة الاشتراكية .. وعذرا ان أطلت عليكم .  « تصفيق »

### السيد الياس فرح ( العراق ) — حزب البعث العربي الاشتراكي :

أيها الاخوة : لاحظت من خلال الكلمات التي تفضل بها الاخوة أن نوعين من الخطأ يتسربان الى كلامنا عن الثورة العربية ، اولاها حين نعتبر أن الثورة العربية قد بدأت حيث بدأت قناعاتنا نحن ، اما الثاني فهو عندما نعتبر ان الثورة العربية هي ما هو موجود في الواقع ..

ان الثورة العربية هي حركة التاريخ العربي المعاصر ، الموضوعية في هذه المرحلة ، ودون هذه الرؤية لا يمكن أن نكون واقعيين عندما نتحدث عن الثورة العربية .

كما بدا لي عندما نتحدث عن قوى الثورة العربية اننا نصر دوما على نوعين ايضا من الخطأ : اولاهما نظري ، عندما نحاول أن ننسب العلم الينا بدلا من أن ننسب انفسنا الى العلم .. والثاني خطأ عملي عندما يحاول كل منا أن يمارس نوعا من التاكيد على الذات الى الدرجة التي يرفض بها الاخرين . لذلك عند الكلام عن الثورة العربية لا بد أن نكون في تحديد الثورة العربية ، عاملين أولا على ضوء الواقع العربي وحركته المستمرة.

ولذلك لا بد من التقيد بمفاهيم ثورية محددة على ضوء المراحل التي نجتازها ، وهذه المرحلة التي نمر بها اليوم هي مرحلة نكبة حزيران ، وعندما تحدث نكبة ، ينكب بالتالي كل شيء حتى الفكر . لذلك فانني أعتقد ان فكرا منكوبا لا نخرج منه الا اذا حققنا الوحدة .. وعلى هذا الاساس فكل ما نسرع الى وضعه اليوم من أسس لا بد أن تكون على اساس التخلص من هذه المحنة التي نعاني منها اليوم . ولذلك فان تحديد حاجة المرحلة على ضوء هذا الواقع وهذا التناقض الرئيسي ينبغي أن يتم على ضوء المقاييس التي يجب ان نلتزم بها حتى نحدد قوى الثورة العربية وهي، كما أعتقد :

أ — البرامج السياسية التي تنطلق من فكرة وحدة الثورة العربية .

ب — الالتزام الكلي بمصلحة الطبقة الكادحة والعمل الفدائي .

ج — العمل الجبهوي على الصعيدين القطري والقومي .

د — الارتباط الصميمي بحركة الكفاح المسلح .

اذا ما حددنا هذه الاسس نستطيع في ضوئها أن نحدد اخطاء المرحلة السابقة ونضع الصيغة الجديدة واخطاء المرحلة السابقة تنقسم الى انواع فمنها :

١ — اخطاء الحزبية ، وهي الانكماش والتقوقع والتعالي ورفض الاخرين ووضع التناقضات الثانوية محل التناقضات الرئيسية. كل ذلك يعبر عن مرحلة هي افتقار الاحزاب الى استراتيجية محددة .

٢ — أخطاء اللاحزبية : فهي رد فعل على الاحزاب والعجز عن تحقيق صيغة اكثر تقدما ، وتحويل التنظيمات الشعبية الى واجهة سياسية للسلطة .

٣ — اخطاء العمل الجبهوي القائمة على التكتيك والمناورة المصلحية التي تتجاهل ضرورات المرحلة السياسية .

وفي ضوء هذا كله نستطيع أن نحدد متطلبات المرحلة الراهنة كاساس لوحدة القوى الثورية العربية ، بالمنطلقات الاتية :

أ — كسر طوق التجزئة ، ورفض الواقع القطري والوجود القطري وتحقيق الوحدة .

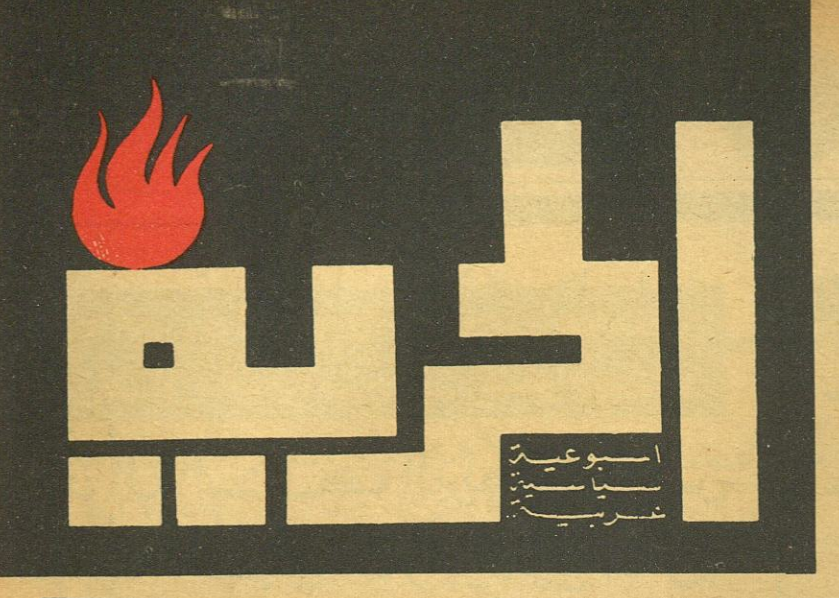
ب — الانفتاح الداخلي ضمن كل قطر فيما بين القوى الثورية العربية انفتاحا فكريا وتنظيميا .

ج — الانفتاح على الصعيد القومي .

د — التخلي عن الصيغ المنفرة والمفرقة للصفوف .

هـ — ربط معالم الحياة العربية كلها بالمعركة المصيرية .

والسلام عليكم .



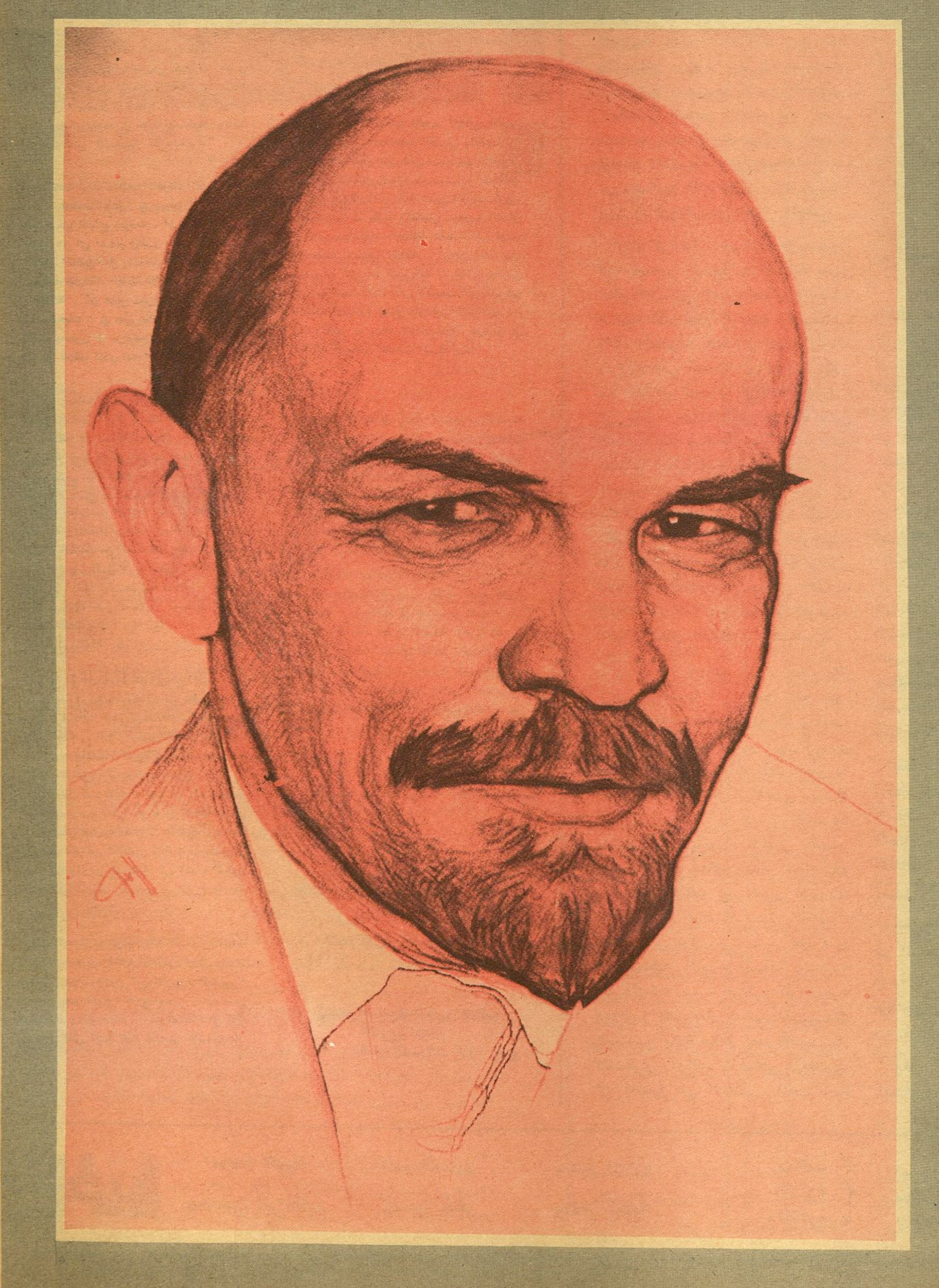

مناقشة في الملتقى الفكري العربي بالخرطوم حول :

# دور الجيوش في الثورة العربية

AL-HOORRIA • No. 511 • 20-4-1970 • BEYROUTH • بيروت • الاثنين ٢٠-٤-١٩٧٠ • العدد ٥١١ • السنة الحادية عشرة • الثمن ٢٥ ق.ل

# فكر لينين

## في ذكرى ميلاده المئوية



# مهمة سيسكو

## بين المأزق العربي الرسمي والتصلب الاسرائيلي




جانب من المظاهرات الكبيرة التي انطلقت في عمان ضد زيارة سيسكو



دايان وسيسكو .. ماذا دار بينهما ؟



**مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية**
**شارع كولومباني المتفرع من شارع السادات**
**بناية الدكتور راجي نصر**
**- رأس بيروت - لبنان**

بيروت في ٨-٤-١٩٧٠

بمناسبة قدوم اللجنة الخاصة للامم المتحدة للتحقيق بانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان ، الى بيروت اعد مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ملفا كاملا حول انتهاكات اسرائيل لشرعة حقوق الانسان ولاتفاقيات جينف، وقد قدم مساعد مدير المركز موجزا لهذا الملف أمام اللجنة صباح الثلاثاء ٧-٤-١٩٧٠ واستغرق تقديم الشهادة ومناقشتها ساعة وربع الساعة . كما قدم المركز للجنة مجموعة من الدراسات والوثائق المتعلقة بسياسة اسرائيل في الاراضي المحتلة . والجدير بالذكر أن المركز عرض أمام اللجنة للمرة الاولى مقتطفات من تقارير أعدتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر في جنيف حول تعذيب السجناء العرب في الاراضي المحتلة وحول الاوضاع السيئة للسجون . وقد اثارت هذه المقتطفات دهشة اللجنة واهتمامها وقد وزعت وكالة رويتر هذا النبأ في مختلف أنحاء العالم .

وبالاضافة الى ذلك فقد استقدم المركز شاهدة اوروبية لتدلي بشهادات خطيرة حول مشاهداتها في الاراضي المحتلة وخاصة من حيث وسائل اسرائيل في التعذيب وهدم المنازل والارهاب ومصادرة الاراضي والممتلكات العامة، وقد قدمت شهادة في جلسة مغلقة لاهمية المعلومات التي تقدمت بها .